الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

التقرير السنوي

2023

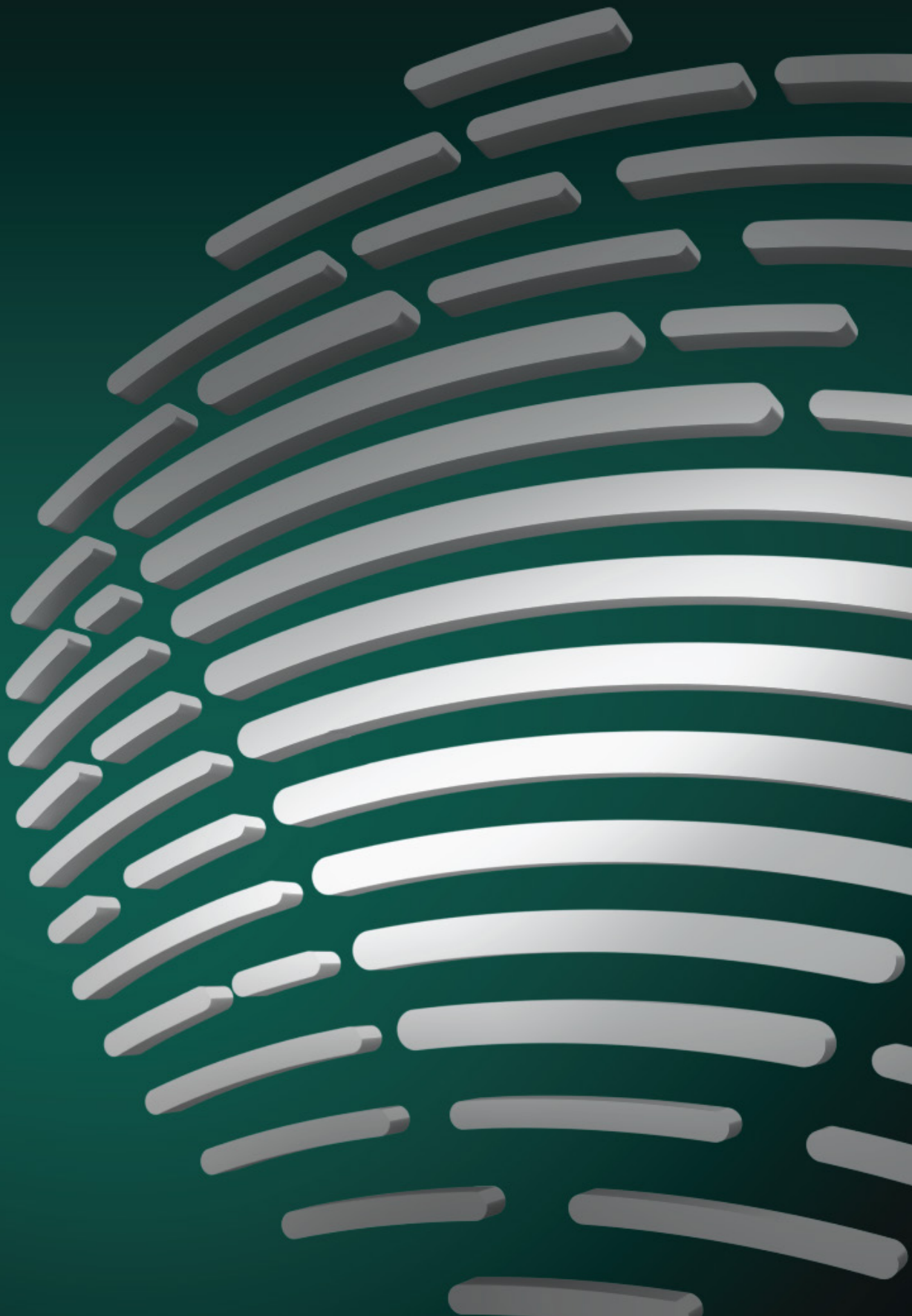

gaft.gov.sa

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

أيده الله

"هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجًا ناجحًا ورائدًا في العالم على كافة الأصعدة وسأعمل على تحقيق ذلك"

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

"طموحنا أن نبني وطنًا أكثر ازدهارًا يجد فيه كل مواطن ما يتمناه، فمستقبل وطننا الذي نبنيه معًا لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم"

فهــرس المحتويــات

أولاً- القســـم التمهـيدي

كلمة رئيس مجلس الإدارة 14
نبذة عن الهيئة 17
الملخّص التنفيذي 20
نظرة عامة على التجارة الخارجية 28

ثانياً- التقــريــر التفصيلي

التوجه الاستراتيجي 42
قرارات مجلس الإدارة 46
الاتفاقيات والمنظمات الدولية 50
المعالجات التجارية 72
العلاقات الدولية 76
شؤون القطاع الخاص والتمثيل الدولي 69
التحول الرقمي 110
التواصل والإعلام 114
بناء القدرات البشرية من خلال التدريب 118
التحديات ومقترحات المعالجة 120
أولويات الهيئة لعام 2024م 121

ثالثاً- نظرة عامة على الوضع الراهـــن للهيئـة

الهيكل التنظيمي 124
مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية 126
وضع القوى البشرية 128
اعتمادات الميزانية 130
مقرات عمل الهيئة 132
الخاتمة 134

الهدف من إعداد التقرير

أُعِدَّ هذا التقرير وفقاً للمادة 29 من نظام مجلس الوزراء التي تنصُّ على أنْ "ترفع جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى إلى رئيس مجلس الوزراء، خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية، تقريراً عمَّا حققته من إنجازات، مقارَنةً بما ورد في الخطة العامة للتنمية في السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترَحات لتحسين سير العمل فيها".

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

أولاً-

القسم التمهيدي

- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- نبذة عن الهيئة
- الملخّص التنفيذي
- نظرة عامة على التجارة الخارجية للمملكة

كلمة

رئيس مجلس الإدارة

بحمد الله وتوفيقه، شهدت تجارة المملكة الخارجية تطورات متسارعة مدعومةً بالإصلاحات الهيكلية في رؤية 2030 للقطاعات السلعية والخدمية، وبلغ حجم التجارة الخارجية السلعية 2.6 تريليون ريال في العام 2022م، مسجِّلاً ارتفاعاً بنسبة 40% عن العام السابق. فيما شهدت الصادرات السلعية غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 14%، وبلغت 316 مليار ريال مقابل 277 مليار ريال في العام السابق. ونمت الصادرات الخدمية بنسبة 236% لتبلغ 130 مليار ريال مقارنةً بـ 39 مليار ريال في العام السابق.

شاركت المملكة خلال العام 2023م في مفاوضات إبرام اتفاقيات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الدول والتكتلات الاقتصادية المستهدَفة، إذ عُقدت اجتماعات فنية وتفاوضية مُثمرة مع: المملكة المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية الصين الشعبية، ونيوزيلندا. وأبرز ما نتج عن تلك الجهود التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقيتين للتجارة الحرة بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين كلٍّ من جمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية كوريا الجنوبية.

وفي الإطار التنظيمي، اعتمدت الهيئة اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، وإجراء تحقيقات مكافحة الإغراق ضد واردات المملكة لعدد من المنتَجات؛ لحماية الصناعة المحلية من الممارَسات الضارة بالتجارة الخارجية. كما أطلقت منصة النظام الإلكتروني لإدارة قضايا المعالجات التجارية، وعقدت 30 ورشة عمل للقطاعَيْن الحكومي والخاص للتعريف بنظام المعالجات التجارية ولائحته التنفيذية.

وأسهمت الملحقيات التجارية حول العالم في تمكين نفاذ الصادرات من خلال إحالة 660 فرصة تصديرية، وفي جذب الاستثمارات إلى المملكة من خلال إحالة 255 فرصة استثمارية، كما تم تشكيل 10 مجالس أعمال سعودية أجنبية؛ لتنمية التبادل التجاري والاستثماري للمملكة مع شركائها الدوليين.

ويقدم التقرير السنوي للهيئة العامة للتجارة الخارجية للعام 2023م أبرز الأعمال والإنجازات، التي تحققت بفضل الله ثم بجهود الزملاء والزميلات في الهيئة بمختلف قطاعاتها، ونسأل المولى عز وجل العون والسداد لخدمة وطننا الغالي.

الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي

وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة
للتجارة الخارجية

نبذة عن الهيئة

أُنشئت الهيئة العامة للتجارة الخارجية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 211 وتاريخ 1440/4/25هـ الموافق 2019/1/1م، الذي نصَّ على إنشاء هيئة عامة للتجارة الخارجية ذات شخصية اعتبارية تُسمَّى (الهيئة العامة للتجارة الخارجية) تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 741 وتاريخ 1441/11/23هـ الموافق 2020/7/14م بشأن الموافقة على تنظيم الهيئة العامة للتجارة الخارجية بهدف تعزيز مكاسب المملكة التجارية الدولية، والدفاع عن مصالحها في مجالات التجارة الخارجية، بما يسهم في تنمية اقتصادها الوطني.

تُعنى الهيئة بجميع المهام والأعمال المتعلقة بوضع السياسات والاستراتيجيات للتجارة الخارجية، بالتنسيق والمواءمة مع القطاعَيْن الحكومي والخاص، وتمثيل المملكة في المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بشؤون التجارة الخارجية، وما يتصل بالعلاقات التجارية الدولية وتسوية المنازعات المتعلقة بها، ومفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية، وحماية الصناعة في المملكة من الضرر الناتج عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، عبر تطبيق آليات المعالجات التجارية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تشمل مكافحة الإغراق، والدعم، والتدابير الحمائية الوقائية. بالإضافة إلى الإشراف على مهام الفريق التفاوضي السعودي والفِرَق الفنية المنبثقة منه، والإشراف على الملحقيات التجارية في الخارج ومجالس الأعمال السعودية الأجنبية المشتركة.

الأوامر الملكيـــة وقرارات مجلس الـــوزراء الصـــادرة بشـــأن الهيئـــة

قرار مجلس الوزراء
رقم 211
بتاريخ
25 /4/ 1440هـ
1 /1/ 2019 م

الأمر الملكي
رقم أ/265
بتاريخ
16 /7/ 1440هـ
23 /3/ 2019م
تعيين محافظ للهيئة بالمرتبة الممتازة

قرار مجلس الوزراء
رقم 741
بتاريخ
23 /11/ 1441هـ
14 /7/ 2020 م
الموافقة
علـى تنظيـم الهيئـة

قرار مجلس الوزراء
رقم 321
بتاريخ
28 /4/ 1444 هـ
22 /11/ 2022 م
الموافقة على نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية

أبرز ما جاء في
قرار مجلس الوزراء بشأن إنشاء الهيئة

1

تُنشـأ هيئـة عامـة ذات شخصـية اعتباريـة، تُسمَّى (الهيئة العامة للتجارة الخارجية)، تتمتع بالاستقـلال المالـي والإداري.

2

يُنقـل إلى الهيئـة الآتي:

- جميـع الصلاحيات والمهمات والأعمال والنشـاطات الموكّلـة إلـى وكالـة التجـارة الخارجيـة فـي وزارة التجارة والاسـتثمار، وما يتصل بها، وكذلك الإشراف علـى الملحقيـات التجاريـة في الخـارج، وتعزيز دورها ونشـاطاتها فـي الإسـهام بتوثيـق أواصـر الصِّـلات بيـن المملكة العربية السـعودية وجميع دول العالم فـي مجال التجارة والاسـتثمار للقطاعيـن الحكومي والخاص.
- جميـع المهمـات والأعمـال المتعلقـة بالسياسـة والاسـتراتيجية الخارجيـة ذات الصلـة بالتجـارة والاسـتثمار، وتمثيـل المملكة في منظمـة التجارة العالميـة والمحافـل الدوليـة الأخـرى، ومـا يتصـل بالعلاقـات التجارية الدولية، والمفاوضات وتسـوية المنازعـات المتعلقـة بهـا، وكذلـك المعالجـات التجاريـة التـي تشـمل مكافحـة الإغـراق والدعـم وتدابيـر الحمايـة الوقائيـة.

الملخَّص التنفيذي

واصلت الهيئة العامة للتجارة الخارجية تحقيق الإنجازات النوعية وعمليات التطوير، في سبيل تعزيز كفاءتها، وتوسيع نطاق خدماتها، وتعظيم مكتسَبات المملكة في مجالات التجارة الخارجية، والدفاع عن مصالحها في هذا المجال.

ويُقدِّمُ هذا الملخَّص التنفيذي موجَزاً مكثَّفاً لأبرز الإنجازات التي تحققت عام 2023م، معزَّزةً بلُغة الأرقام والإحصائيات ما أمكن، لإيضاح مدى التقدُّم الذي تحقَّق في مجال التجارة الخارجية في العام المنصرم.

أولاً-

الاتفاقيات والمنظمات الدولية

- التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية التجارة الحرة بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجمهورية باكستان الإسلامية، ومن أبرز فوائد الاتفاقية دخول أغلب السلع الوطنية إلى باكستان دون رسوم جمركية، وكذلك وجود حماية للاستثمارات السعودية في باكستان.
- التوقيع على الأحرف الأولى لختام المفاوضات والتوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية.
- 22 دراسة تم إعدادها لتقييم الأثر الاقتصادي لاتفاقيات التجارة الحرة مع الدول والتكتلات الاقتصادية باستخدام أفضل الممارسات في مجال النمذجة الاقتصادية للتجارة الخارجية (نموذج GTAP).

المنظّمات الإقليمية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- المشارَكة في اجتماع الطاولة المستديرة بين مدير عام منظّمة التجارة العالمية، وأصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة بدول المجلس، والذي تناول مَحاور عدَّة، مِنْ أبرزها: اتفاقية مصائد الأسماك، والتجارة الإلكترونية، والأمن الغذائي، ومفاوضات الزراعة، وإصلاح المنظمة، وحل أزمة تعليق هيئة الاستئناف.
- المشارَكة في اجتماعَي لجنة التعاون التجاري رقم 64 ورقم 65، والاجتماع الخامس للّجنة الوزارية لشؤون التقييس لدول المجلس، واللقاءات التشاورية مع رؤساء اتحادات وغرف دول المجلس، بالإضافة إلى اجتماعات اللجان الفرعية وفرَق العمل التابعة للجنة التعاون التجاري.
- المشارَكة في منتدى الحوار الرابع للتجارة والاستثمار بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية.
- المشارَكة في الدورة الأولى لاجتماع وزراء التجارة والاقتصاد الخليجي الصيني (6+1) ومنتدى التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين.
- المشارَكة في منتدى الحوار الخامس للتجارة والاستثمار بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي.

منظمة التجارة العالمية

- **الدور القيادي للمملكة في منظمة التجارة العالمية:**
  - ترؤُّس لجنة القيود على ميزان المدفوعات للعام 2022-2023م.
  - رئاسة هيئة مراجعة السياسات التجارية بالمنظمة للعام 2023-2024م.
  - الاستمرار في رئاسة المجموعة العربية لدى المنظمة.
  - رئاسة الفريق المعني بانضمام جمهورية العراق الشقيقة للمنظَّمة.
  - العمل كميسّر في مفاوضات بعض أحكام تيسير الاستثمار بين بعض الدول.
  - التعيين كميسِّر في مفاوضات بعض مواد مبادرة التجارة الإلكترونية.
- تبادل الخبرات ومشاركة دول منظمة التجارة العالمية بأبرز السياسات والممارَسات التجارية في المملكة.
- نجاح المملكة في الفوز باستضافة تنظيم دورة السياسات التجارية الإقليمية للدول الشرق أوسطية خلال الربع الرابع من عام 2024م.
- التعاون مع منظمة التجارة العالمية والمشاركة الفعالة في المفاوضات.

المنظّمات والمنتديات الدولية

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري "الكومسيك"

تقديم دول المجلس لقائمة الامتيازات الخاصة بنظام الأفضليات.

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

المشاركة في الدورة العادية الـ40 للمجلس الإداري للمركز.

منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):

المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية واجتماعات الخبراء الحكوميين واجتماعات الخبراء متعددة السنوات.

مجموعة العشرين

قيادة ملف مشاركة المملكة في اجتماعات مجموعة العمل والاستثمار خلال الرئاسة الهندية لمجموعة العشرين.

ثانياً-

المعالجات التجارية

اعتماد مجلس إدارة الهيئة للّائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية.

30

ورشة عمل للجهات الحكومية والقطاع الخاص عُقدت

بهدف التعريف بدَوْر الهيئة ونظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية ولائحته التنفيذية، وكيفية الاستفادة من أدوات المعالجات التجارية لحماية صناعاتها.

إخطار المملكة لمنظمة التجارة العالمية بنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية ولائحته التنفيذية وجِهة التحقيق في المعالجات التجارية، وذلك عبر البعثة الدائمة للمملكة لدى منظمة التجارة العالمية.

توقيع اتفاقية مشارَكة البيانات مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

البدء في تحقيقين لمكافحة الإغراق ضد واردات المملكة ذات المنشأ من الصين وروسيا وجمهورية كوريا.

ثالثاً-

العلاقات والشراكات الدولية

جهود الهيئة في مجال العلاقات الدولية لعام 2023م

134
لقاءً واجتماعاً ثنائياً لوزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، ومحافظ الهيئة، ووكيل المحافظ للعلاقات الدولية

4
زيارات دولية أجراها وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة

5
لجان ومجالس حكومية مشتركة عُقدت

11
استقبالاً أجراه وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة لنظرائه

16
مشاركة لممثلي الهيئة في الزيارات الدولية

243
مشاركة في الاجتماعات الفنية مع جهات حكومية

95
مشاركة في الاجتماعات الفنية مع جهات خارجية

31
مشاركة في اللجان الحكومية المشتركة داخل المملكة وخارجها

20
مشارَكة في المنتديات والمؤتمرات الدولية، أو إعداداً لها

35
مشاركة في الاجتماعات مع اللجان الحكومية

731
تقريراً أو دراسة تم الرفع بها للديوان الملكي والجهات الحكومية الأخرى

255
فرصة استثمارية تمت إحالتها إلى وزارة الاستثمار

660
فرصة تصديرية تمت إحالتها إلى هيئة تنمية الصادرات السعودية

رابعاً-

البنية التحتية والتشغيلية

اعتماد سياسات الموارد البشرية، ومدوَّنة السلوك المهني، ودليل الموظف.

%74.36
نسبة توطين وظائف الملحقيات.

%76
ارتفاع نسبة مطابقة الأعمال لعام 2023م مقارنة بأقل من 60% في عام 2022م.

اعتماد الحسابات الختامية
لميزانية الهيئة للعامين 2020-2021م من مجلس الوزراء.

3
تقليص مدة مطابَقة الأعمال بين المستورد والمصدِّر إلى 3 أيام عمل.

الانتهاء من مشروع أرشفة الوثائق والمحفوظات.

اكتمال بناء البوابة الإلكترونية الداخلية لموظفي الهيئة.

اكتمال بناء مركز البيانات السحابي.

إطلاق النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية.

نظرة عامة على التجارة الخارجية للمملكة

1. التبادل التجاري للمملكة في السلع والخدمات

	2022	2021	2020	2019	2018	2017
الصادرات (مليار ريال سعودي)						
صادرات السلع	1542	1,036	652	981	1,104	832
صادرات الخدمات	130	39	34	91	77	68
إجمالي الصادرات (سلع / خدمات)	1,672	1,075	686	1,072	1,181	900
الواردات (مليار ريال سعودي)						
واردات السلع	712	573	517	574	514	504
واردات الخدمات	309	275	211	295	315	295
إجمالي الواردات (سلع / خدمات)	1,021	848	728	869	829	799

- مصدر بيانات السلع: الهيئة العامة للإحصاء.
- مصدر بيانات الخدمات: البنك المركزي السعودي.
- صادرات السلع تشمل (الصادرات النفطية وغير النفطية)، وتشمل (الصادرات الوطنية وإعادة التصدير).

%13

معدل النمو السنوي المركب لإجمالي صادرات المملكة (السلع والخدمات) خلال الفترة 2017 - 2022م

%5

معدل النمو السنوي المركّب لإجمالي واردات المملكة (السلع و الخدمات) خلال الفترة 2017- 2022م

%236

معدل نمو صادرات الخدمات مقارنة بالعام السابق، والذي يُعزى إلى نمو صادرات قطاع السفر بنسبة 560% خلال الفترة نفسها

حجم التجارة والميزان التجاري في السلع والخدمات (مليار ريال سعودي)

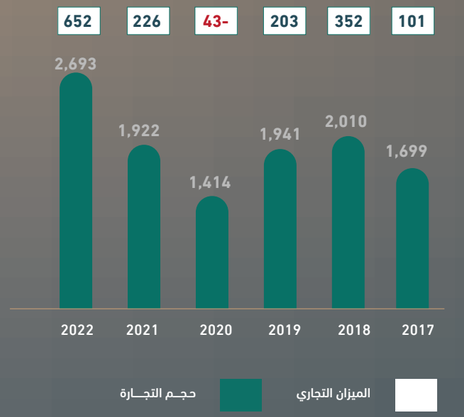

*القيمة السالبة تعبّر عن العجز في الميزان التجاري

%188

معدل التحسن في الميزان التجاري في عام 2022م مقارنة بالعام السابق

2. تطورات الصادرات السلعية غير النفطية للمملكة

- حصة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات السلعية

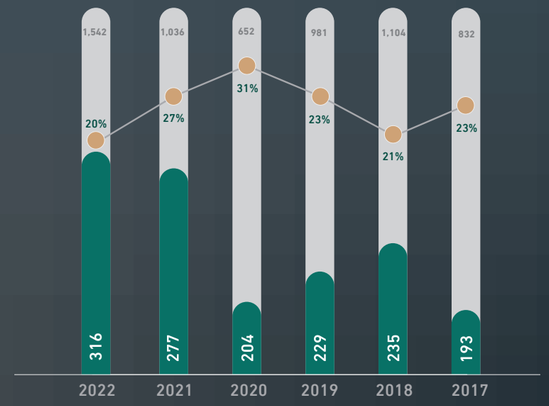

الصادرات غير النفطية (مليار ريال سعودي)*

إجمالي الصادرات السلعية (مليار ريال سعودي)

حصة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات السلعية (نسبة مئوية)

*الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير

%20

حصة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات السلعية في عام 2022م

- الصادرات السلعية غير النفطية حسب نوع التصدير

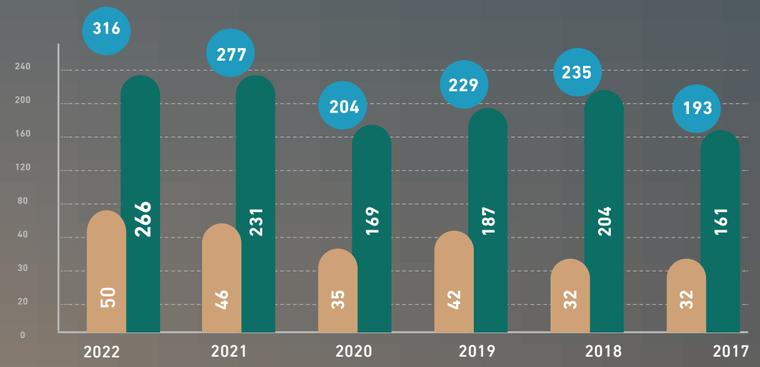

إجمالي الصادرات غير النفطية (مليار ريال سعودي)

الصادرات الوطنية (مليار ريال سعودي)

إعادة التصدير (مليار ريال سعودي)

%10

معدل النمو السنوي المركَّب للصادرات السلعية غير النفطية خلال الفترة 2017 - 2022م

3. الشـركاء التجـاريـون

أبرز عشـر وجهـات لصـادرات المملكـة السلعية للعام 2022م (مليار ريال سعودي)

%16

حصة الصين من إجمالي صادرات المملكة السلعية للعام 2022م

النسبة من إجمالي الصادرات السلعية

%54

من إجمالي صادرات المملكة السلعية للعام 2022م توجهت إلى الدول الآسيوية

صادرات المملكة السلعية حسب مجموعـات الدول للعام 2022م

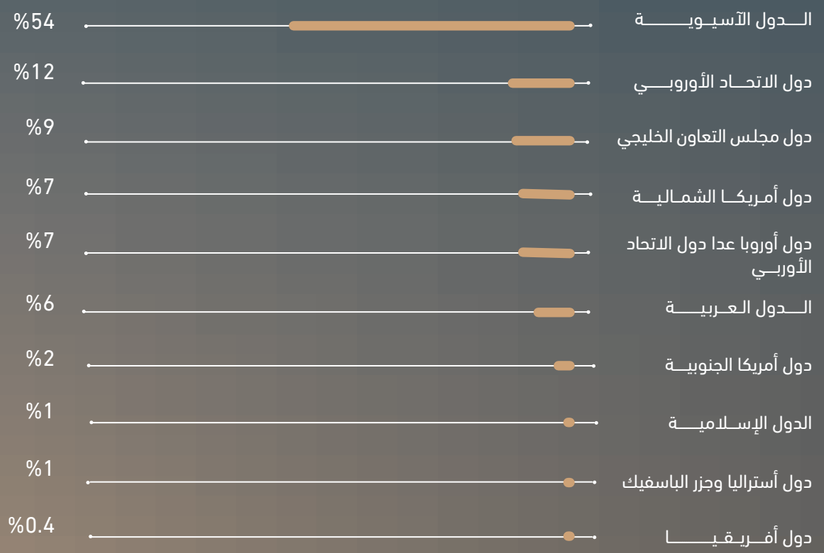

- الدول العربية لا تشمل دول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الإسلامية لا تشمل الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الآسيوية لا تشمل الدول العربية والإسلامية ودول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الإفريقية لا تشمل الدول العربية والإسلامية.
- ثمة فروق في المجاميع والنسب نتيجة تقريب الأرقام وعدم تضمين الدول الأخرى التي تمثل نسبةً أقل من 0.05 .
- مصدر البيانات الهيئة العامة للإحصاء.

أبرز عشر مصادر لواردات المملكة السلعية للعام 2022 م

%21

من إجمالي واردات المملكة من دول العالم في العام 2022م جاءت من الصين

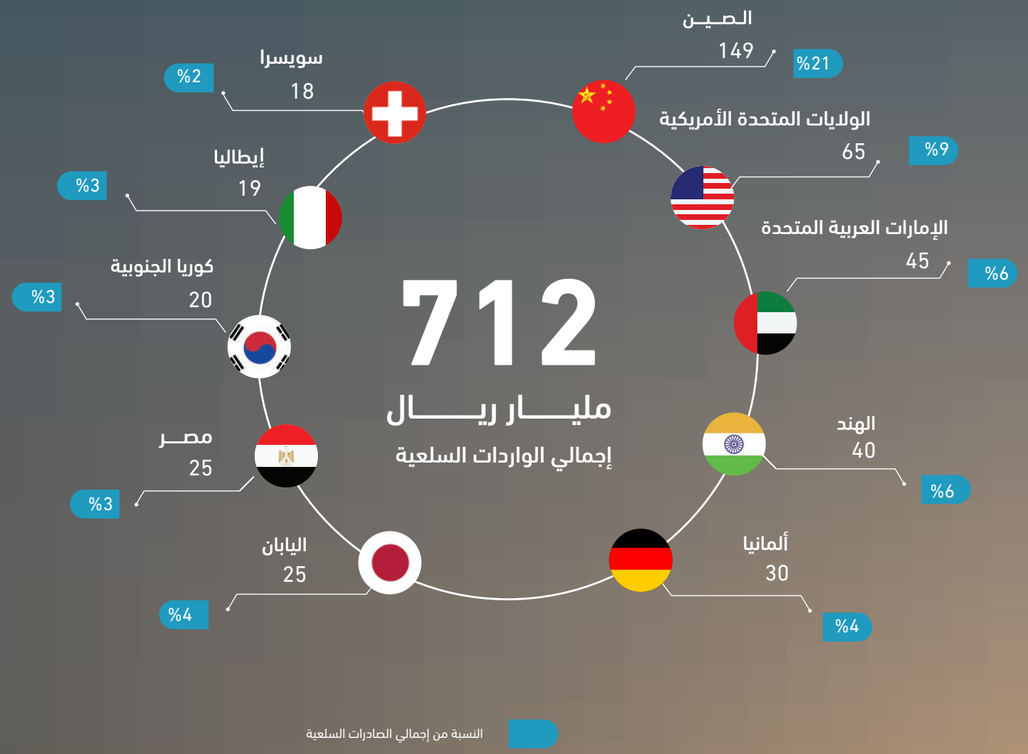

النسبة من إجمالي الصادرات السلعية

واردات المملكة السلعية حسب مجموعات الدول للعام 2022م

%38

من إجمالي واردات المملكة السلعية للعام 2022م قادمة من قارة آسيا

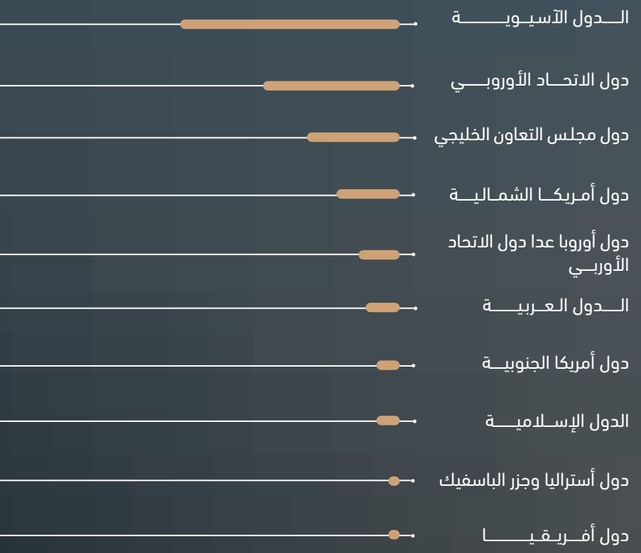

- الدول العربية لا تشمل دول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الإسلامية لا تشمل الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الآسيوية لا تشمل الدول العربية والإسلامية ودول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الإفريقية لا تشمل الدول العربية والإسلامية.
- ثمة فروق في المجاميع والنسب نتيجة تقريب الأرقام وعدم تضمين الدول الأخرى التي تمثل نسبة أقل من 0.05 .
- مصدر البيانات الهيئة العامة للإحصاء.

4. قطاعات التصدير و الاستيراد

صادرات المملكة السلعية حسب القطاعات للعام 2022م (النسبة من إجمالي الصادرات)

الإجمالي
1,542
مليار ريال

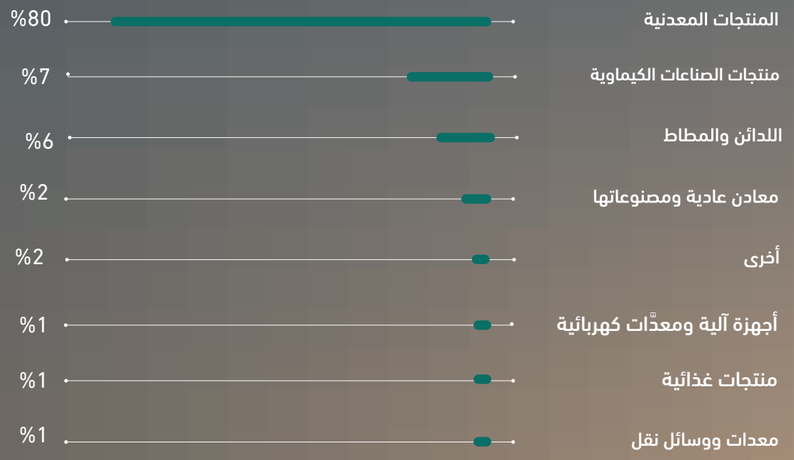

%62

معـدل نمـو صـادرات المنتجات المعدنية للعام 2022م مقارنة بالعام السابق

واردات المملكة السلعية حسب القطاعات للعام 2022م (النسبة من إجمالي الواردات)

الإجمالي
712
مليار ريال

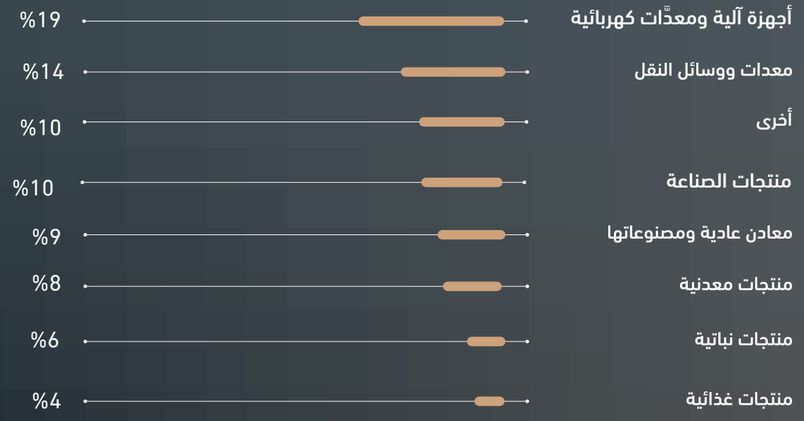

%20

معـــدل نمـو واردات الآلات والأجهزة الآلية للعام 2022م مقارنة بالعام السابق

• مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء.

صادرات الخدمات للمملكة حسب القطاعات للعام 2022م بملايين الريالات (النسبة من إجمالي الصادرات)

إجمالي صادرات الخدمات

130

مليار ريال

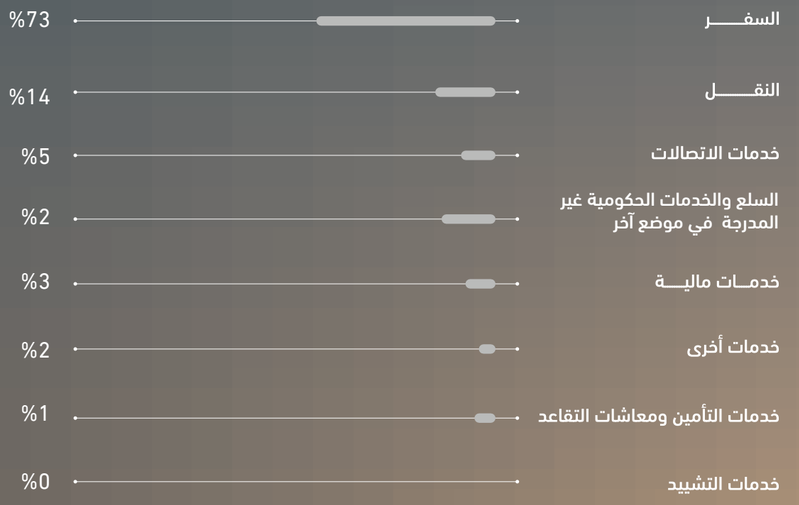

%560

معدل نمو صادرات خدمات السفـــر للعـــام 2022م مقارنة بالعام السابق

واردات الخدمات للمملكة حسب القطاعات للعام 2022م (النسبة من إجمالي الواردات)

إجمالي واردات الخدمات

309

مليار ريال

%37

معدل نمو واردات خدمات النقـــل للعـــام 2022م مقارنـــة بالعـــام السابق

• مصدر البيانات: البنك المركزي السعودي

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

ثانياً-

التقريـر التفصيلي

- التوجه الاستراتيجي
- قرارات مجلس الإدارة
- الاتفاقيات والمنظمات الدولية
- المعالجات التجارية
- العلاقات الدولية
- شؤون القطاع الخاص والتمثيل الدَّولي
- التحول الرقمي
- التواصل والإعلام
- بناء القدرات البشرية من خلال التدريب
- التحديات ومقترَحات المعالجة
- أولويات الهيئة لعام 2024م

التوجـــــه الاستراتيجي

انطلاقاً من رؤية المملكة 2030، وتحقيقاً لأهدافها، تعمل الهيئة العامة للتجارة الخارجية على تعزيز التجارة الخارجية للمملكة وتمكينها، بوضع السياسات التجارية المحكَمة لدعم نفاذ صادرات المملكة إلى الأسواق الخارجية، وفتح أسواق جديدة للمنتَجات الوطنية، وتطوير القدرات في منظومة التجارة الخارجية بالتعاون مع القطاعين العام والخاص، وزيادة إسهام القطاع الخاص بوصفه شريكاً أساسياً، وتيسير القدرات التمكينية لبيئة الأعمال مع الجهات ذات العلاقة؛ لتطبيق أفضل الممارسات العالمية في بناء مستقبل أفضل.

الرؤيـــــة

تعظيم مكاسب المملكة التجارية الدولية، والدفاع عن مصالحها في مجالات التجارة الخارجية، بما يسهم في تنمية اقتصادها الوطني.

الأهداف الاستراتيجية

فتح الأسواق للتجارة

توسيع نطاق وصول السلع والخدمات السعودية إلى الأسواق الخارجية، بتعميق العلاقات مع الشركاء التجاريين الحاليين، والانفتاح على أسواق جديدة، والحدّ من عوائق التجارة؛ بعقد اتفاقيات تجارية جديدة، وتوطيد العلاقات بين الحكومات، وتعزيز التجارة الرقمية بما في ذلك التجارة الإلكترونية.

تمكين القطاعات المحلية من خلال السياسات التجارية

دعم نمو القطاعات الاستراتيجية، وتعزيز المحتوى المحلي؛ لتطوير ميزة تنافسية مستدامة، بالاستفادة الفاعلة من السياسات والأنظمة التجارية.

تعزيز القدرات التمكينية التجارية

تطوير القدرات في منظومة التجارة الخارجية (القطاعين الحكومي والخاص)، والاستفادة من مكانة المملكة في المنتديات العالمية، وتمثيل صوت المصدِّر السعودي.

المهام والاختصاصات

وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 741 بتاريخ 1441/11/23هـ، تتولّى الهيئة العامة للتجارة الخارجية القيام بالاختصاصات التي أُنشئت من أجلها، ومن أبرزها:

.1

وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج ذات الصلة بعملها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، واستكمال ما يلزم بشأنها.

.2

تمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية، والقيام بالمهمات والاختصاصات المتعلقة بذلك، ومنها:

- المشاركة في المفاوضات الثنائية مع الدول الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.
- متابعة تنفيذ التزامات المملكة تجاه المنظمة.
- متابعة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها تجاه المنظمة.
- التنسيق بين الجهات المختلفة في المملكة فيما يتعلق بالتجارة الدولية.
- متابعة قضايا فضّ المنازعات التجارية المتعلقة بالمملكة لدى منظمة التجارة العالمية.
- تنسيق السياسات والمواقف مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

.3

الإشراف على مهمات الفريق التفاوضي السعودي والفِرَق الفنية المنبثقة منه، وتنسيق العروض والمواقف التفاوضية والموضوعات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية، واتفاقيات التجارة الحرة، والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية، واعتمادها.

.4

الإشراف على الملحقيات التجارية.

.5

تمثيل المملكة في المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بشؤون التجارة الخارجية.

.6

الإشراف على مجالس الأعمال المشتركة مع الدول.

.7

إدارة علاقات المملكة الدولية في مجال التجارة الخارجية.

.8

القيام بمهمات ومسؤوليات المعالجات التجارية، والدفاع عن مصالح المملكة بهذا الشأن محلياً ودولياً.

قـــرارات مـــجلـــس الإدارة

عقـــــدَ مجلـــــس إدارة الهيئـــة العـــامـــة للتجـــارة الخـــارجيـــــة 4 اجتمـــاعات في عـــام 2023م، صـــدر عنـــها 10 قـــرارات و37 توجـــيهاً.

اجتمـــــاعـــات مجلـــس الإدارة واللجـــان المنبثقـــــة مـــنـــه

4 اجتماعات لمجلس الإدارة	4 اجتماعات للّجنة التنفيذية
4 اجتماعات للجنة المكافآت والترشيحات	6 اجتماعات للجنة المراجعة

11 فبراير 2023م — رقـــم القـــرار **54**

الموافقة على تعديل اللائحة الإدارية للهيئة العامة للتجارة الخارجية حسب الصيغة المرفقة بالقرار، بالاتفاق مع وزارة المالية، وأن يتم تنفيذها والعمل بموجبها ابتداءً من شهر يناير 2023م.

1 مارس 2023م — رقـــم القـــرار **55**

الموافقة على مشروع اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية بحسب الصيغة المرفقة بالقرار.

14 مارس 2023م — رقـــم القـــرار **56**

الموافقة على تعيين الأستاذ/ عبدالعزيز بن عمر السكران في منصب وكيل المحافظ للعلاقات الدولية، بدءاً من 14 مارس 2023م.

16 مارس 2023م — رقـــم القـــرار **57**

الموافقة على التقرير السنوي للهيئة العامة للتجارة الخارجية لعام 2022م بالصيغة المرفقة بالقرار، على أن تقوم الهيئة العامة للتجارة الخارجية بالرفع به بحسب الإجراءات النظامية المتَّبَعة.

22 يونيو 2023م

رقم القرار **58**

الموافقة على ميزانية الهيئة لعام 2024م والمشاريع الاستراتيجية والتشغيلية المنبثقة عنها، والرفع بها إلى وزارة المالية بحسب الإجراءات النظامية المتَّبعة.

16 يوليو 2023م

رقم القرار **60**

الموافقة على مشروع دليل سياسات الموارد البشرية بحسب الصيغة المرفقة بالقرار.

21 سبتمبر 2023م

رقم القرار **61**

الموافقة على الحساب الختامي للهيئة وتقرير مُراجِع الحسابات الخارجي للعام 2022م، والرفع بذلك بحسب الإجراءات النظامية المتَّبعة.

22 أكتوبر 2023م

رقم القرار **62**

إقرار ترسية منافسة الاتفاقية الإطارية "تنفيذ الخدمات اللوجستية لاستقبال الوفود الأجنبية لضيوف الهيئة" على مقدِّم العطاء (مؤسسة عبدالعزيز إبراهيم الخريف للفعاليات الترفيهية).

14 ديسمبر 2023م

رقم القرار **63**

إقرار مكافأة الأداء والعلاوة السنوية لمنسوبي الهيئة لعام 2023م، وتفويض محافظ الهيئة باستكمال الإجراءات اللازمة.

21 ديسمبر 2023م

رقم القرار **64**

الموافقة على تعيين الأستاذ/ ياسر بن عبدالرحمن العريني أميناً عاماً لمجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية ابتداءً من 1 يناير 2024م.

الاتفاقيات والمنظمات الدولية

تُعنى الهيئة بتمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية، والمنظمات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بشؤون التجارة الخارجية؛ لتعزيز وتعظيم استفادة المملكة من عضويتها في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، والاتفاقيات والمنظمات التجارية الدولية.

أبرز الاختصاصات

- رسم استراتيجيات تطوير الاتفاقيات والسياسات التجارية، بما يضمن تحقيق المصالح الاقتصادية للمملكة.
- تمثيل المملكة في المنظمات المعنية بالتجارة الخارجية، العربية والإقليمية والدولية.
- الإشراف على أعمال الفِرَق الفنية المنبثقة من الفريق التفاوضي السعودي.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقَّعة بين المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية في مجال التجارة الخارجية.

مكتب البعثة الدائمة لدى منظمة التجارة العالمية:

يرتبط بالهيئة مكتبُ المندوب الدائم للمملكة لدى منظمة التجارة العالمية؛ بهدف زيادة مكاسب المملكة، والدفاع عن مصالحها، والمشاركة في بناء نظام تجاري عالمي مستقر وشفاف يحفظ حقوق المملكة.

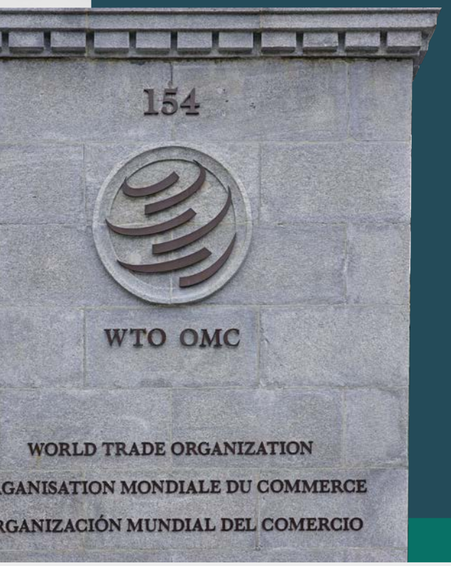

أبرز الإنجازات في عام 2023

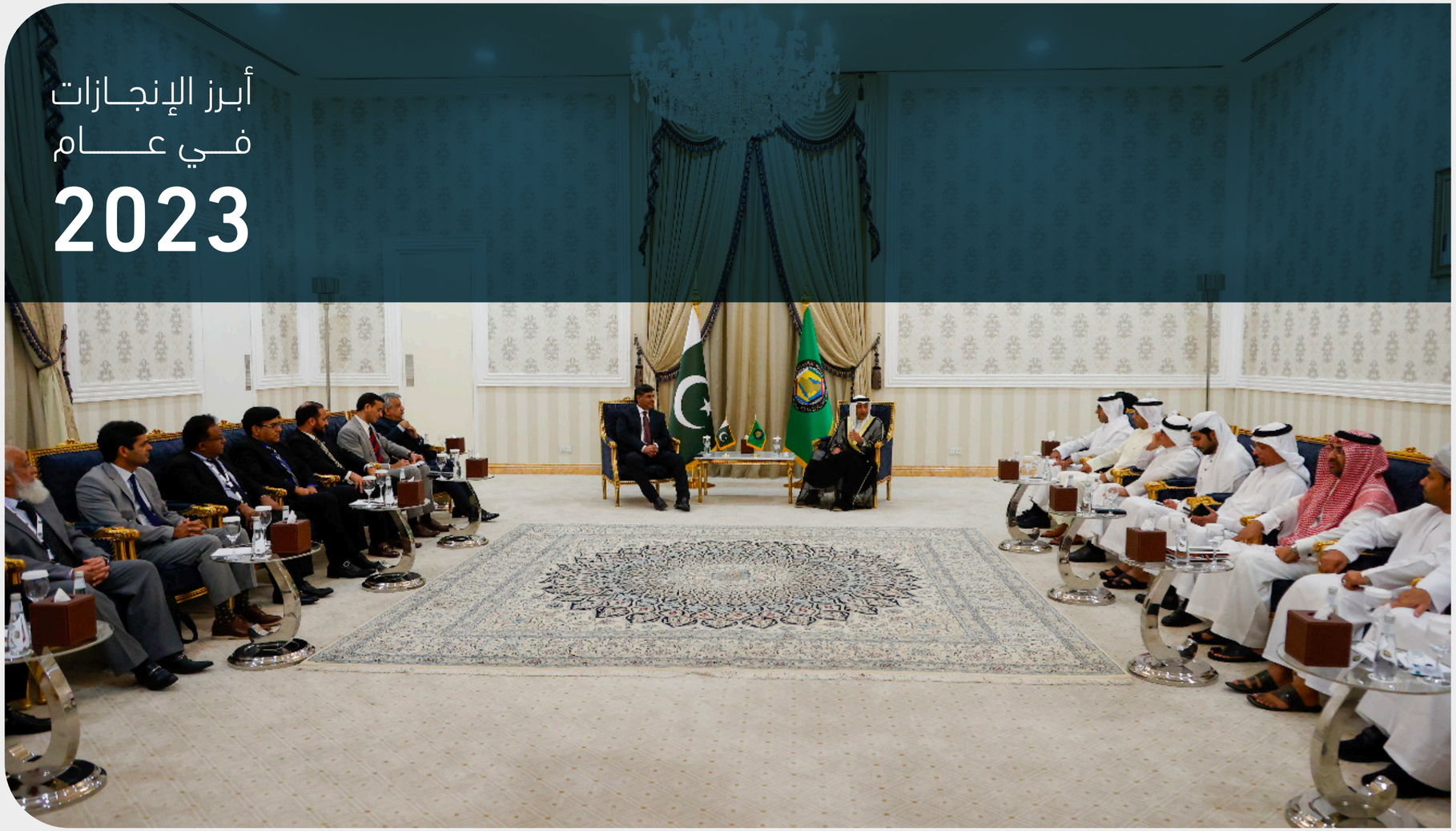

التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية التجارة الحرة بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجمهورية باكستان الإسلامية

- تم التوقيع بتاريخ 28 سبتمبر 2023م، وتُعَدُّ هذه الاتفاقية هي الثالثة لدول مجلس التعاون بعد الاتفاقية مع سنغافورة عام 2008م، ومع رابطة دول "إفتا" عام 2009م.
- تهدف هذه الاتفاقية إلى إعطاء أفضلية لدخول السلع والخدمات بين دول مجلس التعاون وباكستان، من خلال إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع، وتحرير وتسهيل نفاذ الخدمات البينية.
- تضمنت الاتفاقية 14 فصلاً، أبرزُها التجارة في السلع والخدمات، والاستثمار، والتجارة الإلكترونية، وتسوية المنازَعات، والملكية الفكرية، والمنافسة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمعالجات التجارية، وقواعد المنشأ، والإجراءات الجمركية.
- هي الاتفاقية الأولى المتضمِّنة فصلاً لتشجيع و حماية الاستثمارات في اتفاقيات التجارة الحرة لدول المجلس.

التوقيع بالأحرف الأولى لختام المفاوضات والتوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون وجمهورية كوريا

- تم التوقيع بالأحرف الأولى لختام المفاوضات والتوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية، في 28 ديسمبر 2023م، في العاصمة الكورية الجنوبية سيئول.
- تهدف هذه الاتفاقية إلى إعطاء أفضلية لتبادل السلع والخدمات بين دول مجلس التعاون وكوريا، من خلال إزالة وتخفيض الرسوم الجمركية في السلع، وتحرير وتسهيل نفاذ الخدمات البينية.
- تضمنت الاتفاقية 18 فصلاً، أبرزُها التجارة في السلع والخدمات، والتجارة الرقمية، وتسوية المنازعات، والملكية الفكرية، والمنافسة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمعالجات التجارية، وقواعد المنشأ، والإجراءات الجمركية، والتعاون العام، بالإضافة إلى التفاوض المستقبلي بشأن فصل الاستثمار.
- أبرز القطاعات السعودية المستفيدة هو قطاع الكيماويات، يليه قطاع المعادن الصلبة.

مستجدات مفاوضات إبرام اتفاقيات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وعدد من الدول

خلال عام 2023م عُقد 100 اجتماع (حضوري وافتراضي) من الاجتماعات الفنية والتفاوضية مع الدول المستهدَفة، وهي كلٌّ من: المملكة المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية الصين الشعبية، ونيوزيلندا؛ وقد تم الانتهاء من كثير من فصول الاتفاقيات خلالها.

وأبرزُ هذه الاجتماعات عقد الجولات التفاوضية الآتية:

الجولات التفاوضية	الموقع	الفترة
الجولة التفاوضية السابعة بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا	مقر الأمانة العامة بالرياض	13-16 فبراير 2023م
الجولة التفاوضية الثالثة بين دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة	مقر الأمانة العامة بالرياض	12-15 مارس 2023م
الجولة التفاوضية الفنية بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين	الاتصال المرئي	20 يونيو 2023 م
الجولة التفاوضية الرابعة بين دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة	لندن	17-28 يوليو 2023م
الجولة التفاوضية الخامسة والنهائية بين دول مجلس التعاون وجمهورية باكستان الإسلامية	مقر الأمانة العامة بالرياض	26-28 سبتمبر 2023م
الجولة التفاوضية الثامنة بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا	سيئول	23-27 أكتوبر 2023م
الجولة التفاوضية الخامسة بين دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة	مقر الأمانة العامة بالرياض	9-16 نوفمبر 2023م

المنظمات الإقليمية

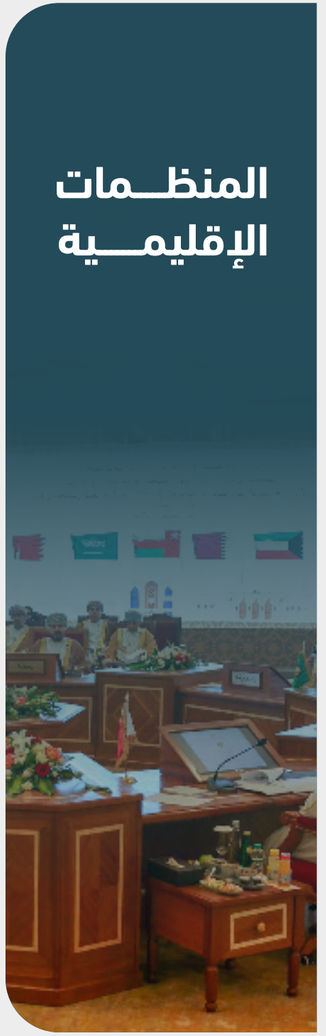

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

اجتماع الطاولة المستديرة مع مدير عام منظمة التجارة العالمية، لأصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة بدول المجلس

انعقد الاجتماع افتراضياً بتاريخ 14 فبراير 2023م، وتناول مَحاور عدَّة، مِنْ أبرزها:

- اتفاقية مصائد الأسماك، والتجارة الإلكترونية، والأمن الغذائي، ومفاوضات الزراعة، وإصلاح المنظمة، وحل أزمة تعليق هيئة الاستئناف، يأتي ذلك في إطار التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC13) المقرَّر عقده في دولة الإمارات العربية المتحدة بمدينة أبو ظبي خلال الربع الأول من العام 2024م.

منتدى الحوار الخامس للتجارة والاستثمار بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي

- **انعقد المنتدى في مارس 2023م بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في مدينة الرياض، بمشاركة عدد من الخبراء والمختصين من الوزارات والهيئات والجهات ذات الاختصاص في دول المجلس، ويهدف إلى تعزيز الشراكة بين الجانبين في مجالَي التجارة والاستثمار، وتشجيع الاستثمارات بين الجانبين، ومِنْ أبرز ما تمَّ التوصل إليه:**
  - تقديم الدعم للقطاع الخاص في كلٍّ من دول المجلس والاتحاد الأوروبي، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإمكانية الاستفادة من برامج تمويل الصادرات وفرص التدريب لرواد الأعمال الجدد لتسهيل مشاركتهم في التجارة والاستثمار.
  - تسعى دول المجلس إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين قطاع الأعمال الخليجي من الدخول في الأسواق الأوروبية، وتشجيع الصادرات الخليجية.
  - عَقْد ورش عمل عدَّة بين الجانبين، تهدف إلى تدريب أصحاب المشاريع الجديدة لتسهيل إشراكهم في التجارة والاستثمار.
  - زيادة الوعي حول سياسات الاستثمار في الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي.

منتدى الحوار الرابع للتجارة والاستثمار بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية

انعقد المنتدى في مارس 2023م بمقر الأمانة العامة في مدينة الرياض، ويهدف إلى تعزيز الشراكة بين الجانبين في مجالي التجارة والاستثمار، وبحث الاجتماع موضوعاتٍ عدَّة، مِنْ أبرزها الجوانب التنظيمية والقوانين التجارية والاستثمارية، والتجارة الإلكترونية، والمواصفات والمقاييس.

ومِنْ أبرز ما تمَّ التوصل إليه:

- التركيز خلال الاجتماعات القادمة على مدى الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة في الاقتصاد الخليجي والأمريكي.
- ترحيب دول المجلس برغبة الجانب الأمريكي حيال تعزيز حوار القطاع الخاص من الجانبين.

اجتماعا لجنة التعاون التجاري رقم 64 ورقم 65، والاجتماع الخامس للّجنة الوزارية لشؤون التقييس لدول المجلس، واللقاءات التشاورية مع رؤساء اتحادات وغرف دول المجلس، بالإضافة إلى اجتماعات اللجان الفرعية وفِرَق العمل التابعة للجنة التعاون التجاري

شاركت المملكة -برئاسة الهيئة للوفد السعودي المشارك- في الاجتماعات الوزارية والتحضيرية للجنة التعاون التجاري في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية رقم 64 ورقم 65، والاجتماع الخامس للّجنة الوزارية لشؤون التقييس لدول المجلس، واللقاءات التشاورية مع رؤساء اتحادات وغرف دول المجلس، المنعقدة في سلطنة عُمان (بوصفها دولة الرئاسة للدورة الثالثة والأربعين) لعام 2023م.

بالإضافة إلى مشاركة المملكة في اجتماعات اللجان الفرعية وفِرَق العمل التابعة للجنة التعاون التجاري.

وتهدف هذه الاجتماعات إلى تعزيز العمل الخليجي المشترَك في مجال التجارة، ودعم علاقات مجلس التعاون مع شركائه حول العالم، وتذليل التحديات، وبَحْث سُبُل تعزيز التجارة البينية بين دول المجلس.

ومِنْ أبرز ما تمَّ التوصل إليه :

- أهمية الدفع قُدُماً بالمفاوضات، وحث دول المجلس على تأكيد دعم فِرَق العمل لاستكمال الوصول إلى إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع شركاء دول المجلس التجاريين.
- مبادرة المملكة بتقديم الإطار العام لقانون (نظام) حماية المستهلِك لدول المجلس.
- التأكيد على أهمية الالتزام بالبرنامج الزمني المعتمَد للانتهاء من القوانين التجارية.
- اعتماد مقتَرَح التحديات والحلول المقتَرَحة لمتابعة تنفيذ (قرارات/ توصيات) اللجان الوزارية من خلال اللجان الفنية ذات العلاقة حسب طبيعة الموضوعات المكلَّفة بها.
- انعقاد المنتدى الخليجي التركي، في نوفمبر 2023م في مدينة إسطنبول بالجمهورية التركية، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بين الجانبين.

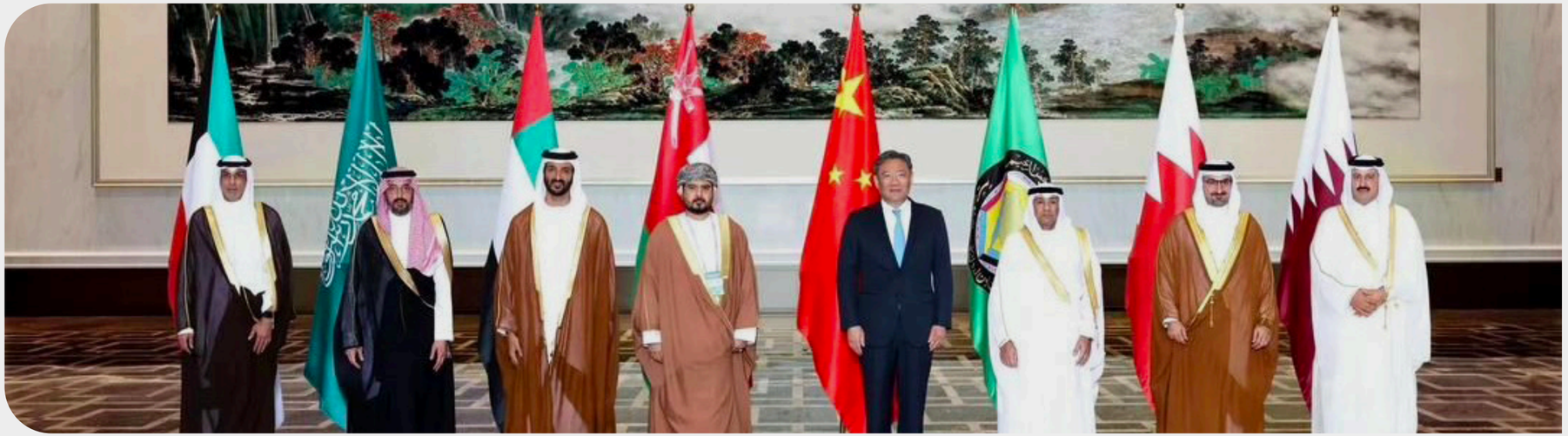

الدورة الأولى لاجتماع وزراء التجارة والاقتصاد الخليجي الصيني (6+1) ومنتدى التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين

انعقد الاجتماع في أكتوبر 2023م بمدينة جوانزو بجمهورية الصين الشعبية، وهو امتدادٌ لنتائج القمتين السعودية الصينية والخليجية الصينية التي عُقدت في المملكة عام 2022م، وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، وأهمية استمرار العمل المشتَرَك على تعزيزها في المجالات كافة، وصدر عن الاجتماع البيانُ المشتَرَك بين دول المجلس والصين،

وأبرزُ ما تضمَّنه البيان فيما يخص التجارة هو الآتي:

- **آفاق اقتصادية وتنموية مشتَرَكة**

أعرب الجانبان عن حرصهم على مواصلة التعاون في إطار مبادرة «الحزام والطريق» والرؤى الوطنية الخاصة بكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، والعمل على تعزيز بناء آليات التعاون الاقتصادي والتجاري، وتعميق التعاون الثنائي بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية.

- **التجارة والاستثمار**

- أكد الجانبان على استمرار تعزيز التعاون لتحقيق الأهداف المشتَرَكة في مختلف مجالات التجارة والاستثمار والصناعة والتقنية المتقدمة، وذلك عبر تنفيذ خطة العمل المشتَرَك للتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري للفترة 2023-2027م.
- أكد الجانبان على اهتمامهما بتعزيز التعاون ضِمْن مبادرة الإطار المشتَرَك لمعالجة الديون والتي تبنَّتها مجموعة العشرين في اجتماعات القمة المنعقدة برئاسة المملكة العربية السعودية في العام 2020م.

المنظمات والمنتديات الدولية

منظمة التعاون الإسلامي

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري "الكومسيك"

مثلت الهيئة وفد المملكة المشارك في اجتماع الدورة الوزارية الـ39 للّجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري "الكومسيك" خلال الفترة 2-5 ديسمبر 2023م في مدينة إسطنبول بالجمهورية التركية، تحت عنوان "زيادة قدرة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في التجارة الإلكترونية"، إذ تتولى المملكة منصب نائب رئيس دائم للكومسيك.

وشملت مخرَجات أعمال اجتماعات الكومسيك لهذه الدورة الوزارية استراتيجية الكومسيك وتنفيذها، والبرنامج التنفيذي لمنظمة التعاون الإسلامي 2025م، وأهمية تعزيز دَوْر القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي، وتبادُل الآراء بشأن "زيادة قدرة الدول الأعضاء في التجارة الإلكترونية".

وتم على هامش مشاركة وفد المملكة في هذه الدورة الوزارية عقد عدد من اللقاءات الثنائية، والمشارَكة في عدد من الفعاليات المصاحبة بهدف تعزيز سُبُل العمل المشتَرَك في المجال التجاري والاقتصادي وفي مجالات التعاون المختلفة، ومِنْ أبرزها:

- جلسة نقاش حول "الاعتراف العالمي بشهادات الحلال"، إذ شارك معالي محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة ضِمْن المتحدثين الرئيسيين لجلسة النقاش، وجرى اغتنام هذه الفرصة لتوعية الدول الأعضاء والمهتمين بالمنتَجات والخدمات الحلال والترويج لها.

- مشاركة المملكة في جلسة إفطار العمل الوزاري لمناقشة موضوع نظام الأفضليات التجارية في إطار لجنة الكومسيك، والتي أكدت المملكة خلاله بإيمانها بأهمية العمل الإسلامي المشتَرَك للإسهام في النهوض بالتجارة في الوطن الإسلامي،
- تقديم دول المجلس لقائمة الامتيازات الخاصة بنظام الأفضليات من خلال القائمة الخليجية الموحَّدة المقدَّمة من أمانة مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك استكمالاً للخطوات اللازمة نحو تنفيذ النظام.
- مشاركة المملكة في الاجتماع رفيع المستوى حول برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف مناقشة واستعراض فرص التعاون الممكنة بين دول المنظمة في مجال دعم وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ رحبت المملكة -ممثَّلةً بالهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة- بالتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المسائل ذات الصلة بتنمية وتطوير قطاعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المركز الإسلامي لتنمية التجارة:

شاركت المملكة -ممثَّلةً بالهيئة- في الدورة العادية رقم 40 لمجلسه الإداري، المنعقدة في مايو 2023م في الرباط- المملكة المغربية.

منظمة التجارة العالمية

الدور القيادي للمملكة في منظمة التجارة العالمية

- رئاسة هيئة مراجعة السياسات التجارية بالمنظمة للعام 2023-2024م.
- رئاسة الفريق المعني بانضمام جمهورية العراق الشقيقة للمنظمة.
- الاستمرار في رئاسة المجموعة العربية لدى المنظمة.
- ترؤُّس لجنة القيود على ميزان المدفوعات للعام 2022 - 2023 م.
- العمل كميسِّر في مفاوضات بعض أحكام تيسير الاستثمار بين بعض الدول.
- التعيين كميسِّر في مفاوضات بعض مواد مبادرة التجارة الإلكترونية.
- اختتام مفاوضات مبادرة "تيسير الاستثمار من أجل التنمية" في منظمة التجارة العالمية.

التعاون مع منظمة التجارة العالمية والمشاركة الفعالة في المفاوضات

معالجة جميع تحفُّظات الدول حيال بعض الإجراءات التنظيمية للمملكة فيما يتعلق باتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية.

المشاركة في أكثر من 520 اجتماعاً، شملت اجتماعات المنظمة واللقاءات الثنائية والمفاوضات متعددة الأطراف.

520 اجتماعاً

شاركت فيها المملكة في إطار التعاون مع منظمة التجارة العالمية، شملت اجتماعات المنظمة واللقاءات الثنائية والمفاوضات متعددة الأطراف.

نجاح جهود المملكة في الفوز باستضافة تنظيم دورة السياسات التجارية الإقليمية للدول الشرق أوسطية خلال الربع الرابع من عام 2024م

نجحت الهيئة في هذه الاستضافة بعد تحقيق جميع متطلبات منظمة التجارة العالمية، وستُعقَد هذه الدورة بالتعاون بين جامعة الملك سعود ومنظمة التجارة العالمية، وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية، لفترة 3 سنوات متتالية (ويمكن طلب تمديد استضافتها لسنة رابعة إضافية)، إذ سيشارك فيها قرابة 25 من ذوي الاختصاص من الدول الشرق أوسطية في كل عام ولمدة 8 أسابيع متواصلة، وللدولة المستضيفة الأحقية في إلحاق 8 مختصين حكوميين لديها للمشاركة في هذه الدورة؛ مما يعني بناء الكفاءات الوطنية في المواضيع الفنية التخصصية، ويُمنَح المشاركون فيها درجة الدبلوم في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والسياسات التجارية مِنْ قِبَل منظمة التجارة العالمية.

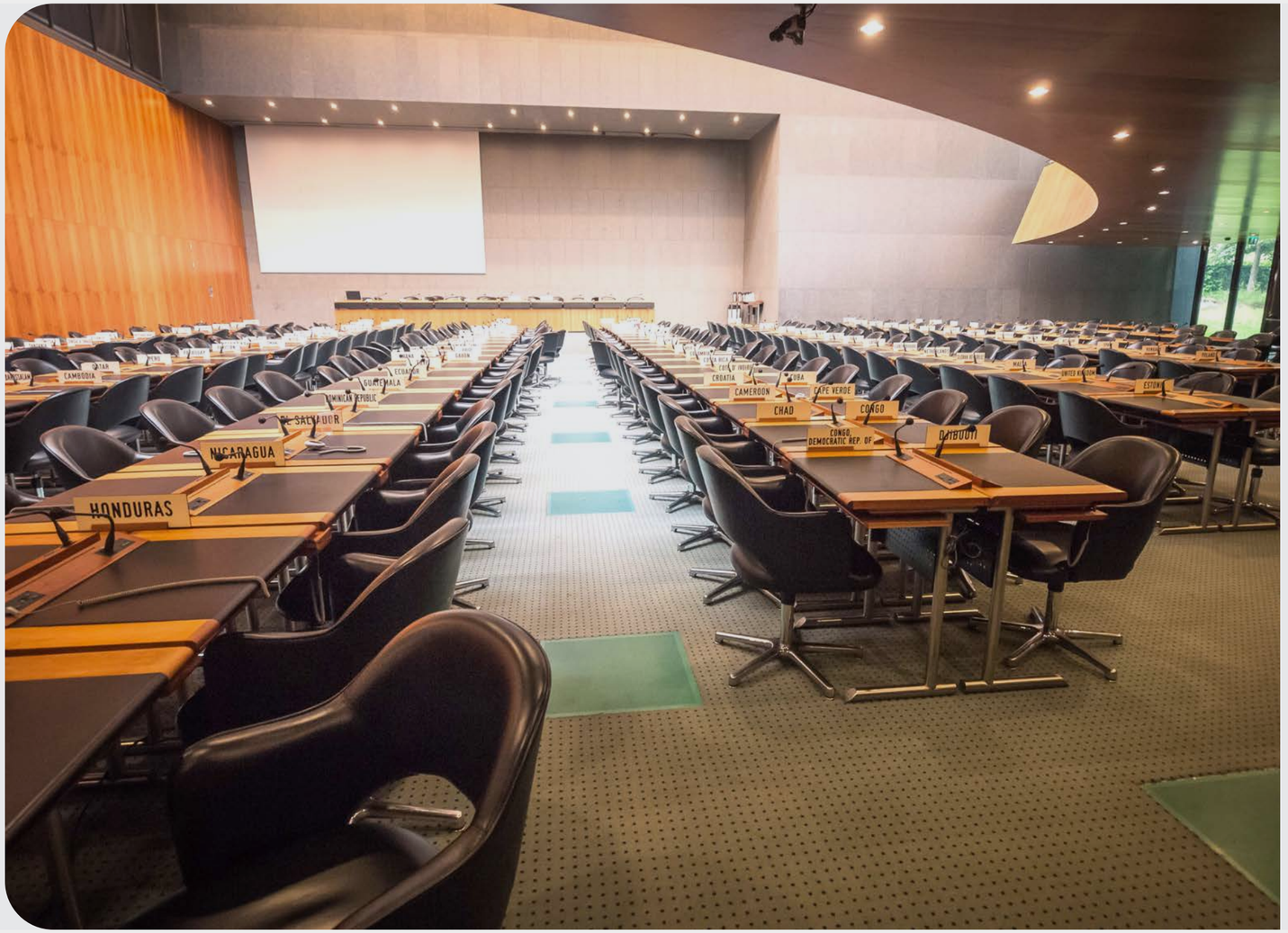

تبادل الخبرات ومشاركة دول منظمة التجارة العالمية بأبرز السياسات والممارسات التجارية في المملكة

- مشاركة معالي نائبة وزير التجارة كمتحدثٍ رئيسٍ في جلسة عمل للمملكة بالمنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية المنعقد خلال الفترة 12-15 سبتمبر 2023م بعنوان "تبسيط الخدمات: تقديم مبادرة جديدة لتنمية تجارة الخدمات" الذي نظَّمته الهيئة بالتعاون مع المركز الوطني للتنافسية.
- مشاركة البعثة الدائمة لدى منظمة التجارة العالمية كمُحاوِر ومتحدث في جلستين منفصلتين عن الاستدامة البيئية وتيسير الاستثمار من أجل التنمية، في إطار جلسات المنتدى العام في المنظمة لعام 2023م.
- مشاركة تجربة المملكة في التنظيم المحلي لتجارة الخدمات في ورشة عمل إقليمية عُقدت في دولة الكويت.
- استعراض تطوُّر تشريعات المملكة في التجارة الإلكترونية في ورشة عمل عُقدت في سلطنة عُمان.

مجموعة العشرين

المشاركة في مجموعة التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين 2023 برئاسة جمهورية الهند

ترأَّست الهيئة العامة للتجارة الخارجية وفد المملكة المشارك في اجتماعات مجموعة عمل التجارة والاستثمار خلال الرئاسة الهندية لمجموعة العشرين في عام 2023م، وناقش الوفد والدول الأعضاء الأولويات المطروحة.

وتمحورت المناقشات حول تعزيز التجارة الدولية وتذليل العقبات التي تعوق التحقيق العادل والشامل للتجارة، وقد شاركت المملكة بفاعلية بتضمين مخرَجات المملكة خلال رئاستها لمجموعة العشرين للعام 2020 في صياغة البيان الوزاري على النحو الآتي:

1. الاتفاق على ضرورة وجود نظام تجاري متعدد الأطراف، قائم على القواعد وغير تمييزي وعادل ويتمتع بالشفافية، وضرورة تسريع التقدم نحو التجارة الشاملة من خلال تعزيز تمكين المرأة والفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.
2. تعزيز ودعم سلاسل القيمة العالمية المرنة والشاملة، وبنائها بشكل مستدام لتحمُّل الأزمات والتحديات المستقبلية.
3. تعزيز المعاملات التجارية الدولية غير الورقية، وتطوير البنية التحتية اللوجستية؛ مما يعزِّز مكاسب الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وتطبيق "مبادئ رفيعة المستوى بشأن رقمنة المستندات التجارية" بشكل طوعي وغير ملزِم.
4. الترحيب بأي إجراءات أو مساعٍ تُتَّخَذ لجمع الموارد اللازمة للتنفيذ الناجح لـ "مبادرة المعونة من أجل التجارة".
5. دَمْج المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية في التجارة العالمية، وتعزيز إمكانات تقنية المعلومات المبتَكَرة في تقليل التكاليف والحواجز التي تعترض تلك المنشآت.

وتم الخروج بملخَّص رئيس الجلسة، ملحَقة به 3 مخرَجات غير ملزِمة وهي:

1. إطار مجموعة العشرين لرسم خرائط سلاسل القيمة العالمية.
2. نداء "جايبور" للعمل من أجل تعزيز وصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى المعلومات.
3. المبادئ رفيعة المستوى بشأن رقمنة الوثائق التجارية.

كما اشتمل الملخَّص الختامي لمجموعة عمل التجارة والاستثمار الإفادة بالإجماع على النص بأكمله مِنْ قِبَل الدول الأعضاء.

وسعت المملكة لإيجاد طابع أكثر مرونة وغير ملزِم فيما يتعلق بمخرَج الرئاسة الهندية، والذي يناقش المبادئ رفيعة المستوى لرقمنة الوثائق التجارية.

وعلى هامش الاجتماع الوزاري عُقد 13 اجتماعاً ولقاءً ثنائياً مع وزراء ورؤساء الوفود والمنظمات الدولية، تضمَّنت: إندونيسيا، وجمهورية الهند، والجمهورية التركية، وجمهورية سنغافورة، والبرازيل، والأرجنتين، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا الجنوبية، وسلطنة عُمان، وجمهورية بنغلاديش، والمملكة المتحدة (بريطانيا)، والولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة التجارة العالمية؛ وذلك بهدف بَحْث سُبُل تطوير وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية؛ مما يُسهِم في زيادة فرص التبادل التجاري ومواجهة التحديات، بما يحقِّق أهداف رؤية المملكة 2030.

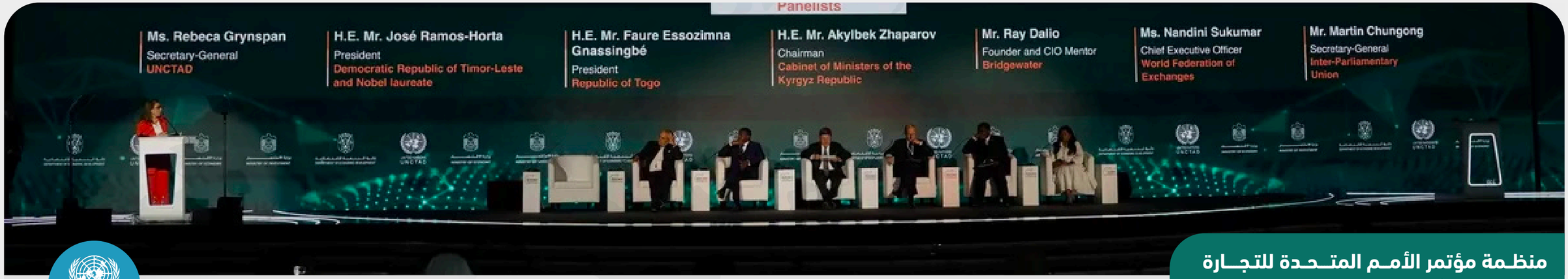

منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

المشارَكة في المنتديات والمؤتمرات الدولية واجتماعات الخبراء الحكوميين واجتماعات الخبراء متعددة السنوات

1. عملت الهيئة العامة للتجارة الخارجية على تعظيم الاستفادة من منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بدعوة الجهات الحكومية في المملكة وذات العلاقة للمشاركة في عدد من المحافل التي تنظمها المنظمة.

كما شاركت الهيئة في عدد من تلك المحافل والمنتديات الدولية بتنظيم (الأونكتاد)، مثل المنتدى العالمي للاستثمار والذي عُقد في مدينة أبو ظبي في أكتوبر 2023م، واجتماعات الخبراء الحكوميين الدولي، واجتماعات الخبراء متعددة السنوات، والعديد من اللجان التخصصية لدى المنظمة، والمشاركة في الأسبوع الإلكتروني للأونكتاد الذي عُقد في جنيف في ديسمبر 2023م بهدف تيسير المناقشات المتعمقة،

والاطّلاع على أبرز المستجدات والتطورات حول القضايا التجارية والاقتصادية المهمة.

2. شاركت الهيئة في الندوة التي قدَّمها وفد من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تحت عنوان "مراجعة تقرير النقل البحري 2023: نحو تحوُّل أخضر وعادل"، بهدف تبادل الخبرات والاهتمام المشترَك بكل ما يتعلق بالنقل البحري، والأمور اللوجستية المرتبطة بتسهيل التجارة الدولية، واستعراض نتائج تقرير الأونكتاد للنقل البحري لعام 2023م والمخرَجات المتعلقة بالمملكة في التقرير.

المعالجات التجارية

تهدف الهيئة إلى حماية الصناعة المحلية من الضرر الناتج عن الواردات المغرقة والمدعومة، والوقاية من زيادة الواردات، والدفاع عن صادرات المملكة التي تتعرض لإجراءات المعالجات التجارية، بما يُسهِم في تحقيق أهداف المملكة وفق رؤية 2030 .

أبرز المهام في مجال المعالجات التجارية

- الدفاع عن صادرات المملكة التي تتعرض لتحقيقات المعالجات التجارية.
- إقامة تحقيقات مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم والوقاية من الزيادة في الواردات، وفرض التدابير على الواردات عند ثبوت الإغراق أو الدعم أو الزيادة في الواردات.
- تمثيل المملكة أمام المنظمات الدولية في الموضوعات المتعلقة بالمعالجات التجارية.
- تمثيل المملكة في إجراءات التقاضي المحلية والدولية في القضايا المتعلقة بالمعالجات التجارية.
- تقديم الاستشارات والتوعية للقطاع الحكومي والخاص في مجال المعالجات التجارية.
- الإشراف على إعداد الأنظمة واللوائح الخاصة بالمعالجات التجارية بالمملكة، وتعديلاتها.

أبرز الإنجازات في عام 2023م

1. اعتماد مجلس إدارة الهيئة للّائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية.
2. إخطار المملكة لمنظمة التجارة العالمية بنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية ولائحته التنفيذية وجهة التحقيق في المعالجات التجارية، وذلك عبر البعثة الدائمة للمملكة لدى منظمة التجارة العالمية.
3. توقيع اتفاقية مشاركة البيانات مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
4. عقد 30 ورشة عمل للجهات الحكومية والقطاع الخاص.
5. اعتماد فرض تدابير نهائية لمكافحة الإغراق ضد واردات المملكة من منتَج «بوليمرات الأكريليك بأشكالها الأولية (بوليمرات فائقة الامتصاص)» ذات المنشأ من الصين، وبلجيكا، وسنغافورة، وجمهورية كوريا، وفرنسا، أو المصدَّرة منها.
6. بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات المملكة ودول مجلس التعاون من منتَج «التوصيلات والمفاتيح والقوابس الكهربائية» ذات المنشأ من الصين أو المصدَّرة منها.
7. بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات المملكة ودول مجلس التعاون من منتَج «الأطقم الصحية» ذات المنشأ من الصين والهند أو المصدَّرة منهما.
8. بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات المملكة ودول مجلس التعاون من منتَج «الصفائح واللفائف وأشرطة الألمنيوم المطلية أو الملونة» ذات المنشأ من الصين أو المصدَّرة منها.
9. بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات المملكة من منتَج «محسِّنات الخرسانة نفثالين الفورمالدهايد الكبريتي» ذات المنشأ من الصين وروسيا أو المصدَّرة منها.
10. بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات المملكة من منتَج «النُّسُج أو الأقمشة المغطاة بمادة (بي في سي)» ذات المنشأ من الصين وجمهورية كوريا أو المصدَّرة منهما.
11. تجديد فرض رسوم مكافحة الإغراق المفروضة ضد واردات المملكة ودول مجلس التعاون من منتَج «بطاريات السيارات» من كوريا الجنوبية لمدة 5 سنوات إضافية.
12. إعداد وتقديم دفوع وتعليقات المملكة إلى الجانب الهندي بشأن تحقيق مكافحة الإغراق المقام ضد صادرات المملكة من منتَج «بنتا أريثريتول (Pentaerythritol)»، وكذلك بشأن تحقيق مكافحة الإغراق المقام ضد صادرات المملكة من منتَج «مطاط إيزوبوتيلين-إيزوبرين Isobutylene-Isoprene Rubber (IIR)».

ورش العمل التعريفية والموائمة بشأن نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية ولائحته التنفيذية

الهيئة السعودية للمحامين والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين و11 مكتب محاماة ومحاسبة	6 فبراير 2023م	**وزارة الخارجية** دور الوزارة تجاه التحقيقات المقامة مِنْ قِبَل الهيئة والتحقيقات المقامة ضد صادرات المملكة	15 مارس 2023م
اتحاد الغرف السعودية في الرياض بحضور عدد من المصانع	15 فبراير 2023م	**الهيئة العامة للإحصاء** دور الهيئة العامة للإحصاء في تقديم معلومات عن صادرات وواردات المملكة	16 مارس 2023م
صحيفة أم القرى دور الصحيفة في نشر الإعلانات والقرارات الصادرة من الهيئة	6 مارس 2023م	فرع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية بالمنطقة الشرقية بحضور عدد من المصانع	20 مارس 2023م
وكالة القطاع الخاص والتمثيل الدولي بالهيئة دور الملحقيات تجاه التحقيقات المقامة مِنْ قِبَل الهيئة والتحقيقات المقامة ضد صادرات المملكة	8 مارس 2023م	الغرف التجارية بالمنطقة الشرقية بحضور عدد من المصانع	21 مارس 2023م
هيئة الزكاة والضريبة والجمارك دور هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في تطبيق التدابير وتقديم المعلومات المتعلقة بالتحقيقات والمراجعات	14 مارس 2023م	• اللجنة الوطنية لصناعة الحديد • لجنة مصنّعي البتروكيماويات • بحضور عدد من مصانع الحديد ومصانع البتروكيماويات	9 أغسطس 2023م

العلاقات الدولية

تسعى الهيئة العامة للتجارة الخارجية وفقاً لاختصاصاتها إلى تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحسين الميزان التجاري غير النفطي للمملكة، إضافةً إلى تمكين القطاع الخاص من النفاذ للأسواق الخارجية، عبر إدارة اللجان الحكومية المشتركة التي ترأسها الهيئة، ومتابعة مخرجاتها، وإدارة شؤون زيارات الوفود الرسمية الدولية.

أبرز الاختصاصات

- تنمية العلاقات التجارية الثنائية للمملكة من خلال مجالس التنسيق واللجان الحكومية المشتركة والزيارات الرسمية.
- المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية.
- إبرام برامج التعاون ومذكرات التفاهم والخطط التنفيذية، والمهام الأخرى ذات العلاقة بعمل الهيئة.
- تمكين صادرات المملكة من النفاذ إلى الأسواق الخارجية، والعمل على فتح أسواق جديدة لها.

جهود الهيئة في مجال العلاقات الدولية لعام 2023م

134 لقاءً واجتماعاً ثنائياً لوزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، ومحافظ الهيئة، ووكيل الهيئة للعلاقات الدولية، مع الوزراء والسفراء والوفود الزائرة

16 مشاركة لممثلي الهيئة في الزيارات الدولية

20 مشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية أو إعداداً لها

4 زيارات معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة

243 مشاركة في الاجتماعات الفنية مع جهات حكومية

35 مشاركة في الاجتماعات مع اللجان الحكومية

5 لجان ومجالس حكومية مشتركة عُقدت

95 مشاركة في الاجتماعات الفنية مع جهات خارجية

731 تقريراً أو دراسةً تم الرفع بها للديوان الملكي والجهات الحكومية الأخرى

11 استقبالاً من وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة لنظرائه

31 مشاركة في اللجان الحكومية المشتركة داخل المملكة وخارجها

اللجان والمجالس الحكومية التي عُقدت

مجلس التنسيق السعودي العراقي

عُقدت الدورة الخامسة لمجلس التنسيق السعودي العراقي في مدينة جدة بتاريخ 25 مايو 2023م، واعتُمدت خطة العمل المشتَرَكة بين الجانبين لعامَي 2024-2023م، والمشتملة على 46 من المبادرات والمشاريع والاتفاقيات المستهدَفة في المجالات المشتَرَكة كافة، وتم على هامش اجتماع المجلس ما يلي:

- توقيع 4 مذكرات تفاهم حكومية على هامش اجتماع المجلس في المجالات الإخبارية والإعلامية والثقافية والسياحية.
- إقامة ملتقى اقتصادي سعودي عراقي، بمشاركة 450 من أصحاب الأعمال في البلدين.
- توقيع 4 اتفاقيات للقطاع الخاص بين البلدين، في مجالات المعادن، والكابلات، والأغذية، والمنتَجات الاستهلاكية، والمنتَجات البلاستيكية.

46

مبادرة ومشروعاً واتفاقية مستهدَفة

تضمَّنتها خطة العمل المشتَرَكة بين الجانبين السعودي والعراقي لعامَي 2024-2023م.

مجلس الشراكة الاستراتيجي السعودي البريطاني

عُقد الاجتماع الثالث للّجنة الاقتصادية والاجتماعية بمجلس الشراكة الاستراتيجي السعودي البريطاني في العاصمة لندن بتاريخ 9 يونيو 2023م، بهدف تعزيز التعاون والمواءمة الاستراتيجية، واعتماد خطة العمل المشتركة للّجنة لعامَي 2023-2024م.

وقد تألّفَ وفد المملكة من وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى بريطانيا، و50 مشاركاً من المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص (39 ممثلاً من القطاع الحكومي، و11 ممثلاً عن القطاع الخاص السعودي).

ومن أبرز ما تم إنجازه ما يلي:

- عقد "المنتدى السعودي البريطاني للشراكة والاستثمار" بحضور صاحب السمو الملكي سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة، ومشاركة أكثر من 300 قيادي من القطاعين الحكومي والخاص من الجانبين السعودي والبريطاني؛ لمناقشة الموضوعات الاقتصادية والتنموية، وبحث الفرص الاقتصادية ذات الاهتمام المشترَك.
- الاجتماع مع رؤساء الفِرَق التفاوضية لاتفاقية التجارة الحرة (FTA).
- لقاء أكثر من 14 مسؤولاً وقيادياً من الجانب البريطاني، مِنْ ضِمْنهم: وزيرة التجارة البريطانية، ووزير الاستثمار البريطاني، والممثل الخاص لرئيس الوزراء للتعليم، ومستشار رئيس الوزراء للأعمال والاستثمار، وكذلك لقاء رئيس وأعضاء منظمة آسيا هاوس (Asia House).

وتمثلت أبرز النتائج في :

- الاتفاق على أهمية متابعة المهام والمخرَجات الناتجة عن الاجتماعات السابقة للّجنة الاقتصادية والاجتماعية بمجلس الشراكة الاستراتيجي السعودي البريطاني.
- أهمية مأسسة أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بمجلس الشراكة الاستراتيجي السعودي البريطاني، والمتابعة والتواصل بشكل رفيع المستوى من خلال تشكيل أمانة للّجنة من الجانبين، وتحديد حامل مشعل من الجانبين يُعنى بمتابعة المبادرات والمشروعات التي تخدم المصالح المشترَكة في المجالات الرئيسة المستهدَفة، وهي:
  1. التجارة والاستثمار والخدمات المالية.
  2. التعليم والابتكار والخدمات الصحية.
  3. الطاقة والصناعة والبيئة.
  4. الرياضة والسياحة.
- حث القطاع الخاص من الجانبين على تنمية أعماله التجارية لدى البلدين، والاستفادة من الفرص الاقتصادية القائمة.
- بناء شراكة بين "مجلس التجارة الإلكترونية" السعودي، والجهاز المعني بالتجارة الإلكترونية في بريطانيا؛ لتبادُل الخبرات وتنمية العمليات التجارية بين البلدين.
- التعاون في تنفيذ مشروعات أو مبادرات بالشراكة بين الجانبين السعودي والبريطاني في دول أخرى.

مجلس التجارة والاستثمار السعودي الأمريكي

عُقد الاجتماع السابع للمجلس في المملكة بتاريخ 7 مارس 2023م، ومِنْ أبرز ما أُنجزَ ما يلي:

- عقد الطاولة المستديرة بمشاركة القطاع الخاص وكبرى الشركات من البلدين، واستعراض جهود الإصلاحات الاقتصادية التي تقودها الجهات الحكومية في مجالات التجارة والاستثمار، وتقديم عروض عمّا تقوم به الجهات الحكومية في مجال خدمات التجارة والاستثمار.
- عقد حلقة نقاش لمناقشة ورصد التحديات والعوائق التجارية بين البلدين.
- الاتفاق مع الجانب الأمريكي على عدد من الخطوات لتيسير سبل التواصل بين القطاعات التجارية في البلدين، واستمرار حل العوائق.
- عُقد اجتماع متابعة لمخرَجات الاجتماع في 8 أغسطس 2023م، لمتابعة سير الأعمال بين الجانبين.

اللجنة السعودية الفنلندية المشتركة

عُقدت الدورة الرابعة للّجنة السعودية الفنلندية المشتركة بالرياض بتاريخ 21 نوفمبر 2023م، ومِنْ أبرز ما تم إنجازه ما يلي:

- الاتفاق مع الجانب الفنلندي على 51 مبادرة في مختلف المجالات.
- استعراض جهود الإصلاحات الاقتصادية في المملكة.
- إطْلاع الجانب الفنلندي على أبرز المشاريع العملاقة في المملكة.
- الاتفاق مع الجانب الفنلندي على حوكمة مشتركة للّجنة.

51 مبادرة

جرى الاتفاق عليها مع الجانب الفنلندي في مختلف المجالات.

اللجنة السعودية المصرية المشتركة

عُقد اجتماع المتابعة الثاني لمتابعة توصيات اللجنة السعودية المصرية المشتركة للدورة السابعة عشرة، بتاريخ 7 سبتمبر 2023م، ومِنْ أبرز ما تم إنجازه ما يلي:

14 اتفاقية استثمارية تم توقيعها.

7.7 مليار دولار
قيمة الاتفاقيات الاستثمارية التي وُقِّعتْ.

12 مذكرة تفاهم وبرنامج تعاون فني تم توقيعها.

03 مشاركات في المؤتمرات الدولية في البلدين.

19 دورة تدريبية وورشة عمل فنية تم عقدها.

04 فعاليات ثقافية نُظّمت.

الترخيص لـ "بنك مصر" و"البنك الأهلي المصري" لفتح فروع بالمملكة.

زيـارات وزيـر التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة

زيـارة وزيـر التجـارة رئيـس مجلـس إدارة الهيئـة إلـى جمهوريـة العـراق

وفـد المملكـة

وزير التجـارة رئيـس مجلـس إدارة الهيئـة رئيـس الجانب السعـودي في مجلس التنسيق السعودي العراقي، ومحافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية المكلّف، وممثلون من وزارة الطاقـة، وممثّل من شركة سابك.

أهـم الأعمـال

- لقاء رئيس مجلس الوزراء العراقي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي، ووزيريـن هما: نائب رئيس مجلـس الـوزراء العراقي وزير التخطيط رئيس الجانب العراقي في مجلس التنسيق السعـودي العراقي، ووزير التجارة العراقي.
- لقاء محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية بأمين عام مجلس الوزراء العراقي أمين عام الجانب العراقي في مجلس التنسيق السعودي العراقي.
- لقاء ممثلي وزارة الطاقة وممثل شركة سابك بالمسؤولين في وزارة الصناعـة والمعـادن العراقية.

أبـــرز النتـــائـج

- دراسة الصندوق السعودي للتنمية طلـب تطويـر مشـاريع صوامـع الغـلال فـي العـراق مـن خـلال القـرض الممنـوح للجانـب العراقـي.
- قـيام الجانـب العـراقـي بالمتـابعة حيال مشاريع وزارة الطاقة (مشروع نبـراس، ومشـروع الربـط الكهربائـي، ومشـروع تطويـر حقـل عـكاز).
- مشـاركة الشـركات السـعودية فـي مؤتمـر البتروكيمـاويات والتعديـن والـذي تستضيفه العاصمـة العراقية بغـداد خـلال شـهر مايـو لعـم 2023م.
- متابعـة حـل التحديـات التـي تُواجِـه أعمـال مجلس التنسيق السعودي العراقـي مِـنْ قِبَـل الجانب العراقي، ومـن أهمّهـا توفيـر مزايـا وضمانـات وإعفـاءات وحوافـز تمكّـن صنـدوق الاسـتثمارات العامـة مـن الاستثمـار فـي جمهـوريـة العـــراق. وكذلـك المصادقة على الاتفاقيات الموقَّعة بين الجانبين، وأبرزُها اتفاقيـة حماية وتشـجيع الاسـتثمارات.
- دعـم سـفارة المملكـة فـي بغـداد بمخصَّـص مالـي لتسـهيل التحديـات التـي تُواجِـه أعمـال مجلس التنسيق السـعودي العراقـي.
- تـزويـد الجـانب العـراقي بقائمـة للمنتَجات ذات الأولوية التي يرغب الجانب السعـودي بأَنْ يتم تحريرها أو تخفيـض رسـومها الجمركيـة مِـنْ قِبَـل الجانب العراقـي.
- عقـد اجتماعـات اللجـان الفرعيـة المنبثقـة عـن مجلـس التنسيـق السـعودي العراقـي، والرفـع بنتائـج الاجتماعـات قبـل انعقـاد اجتمـاع المجلـس التنسيقـي الخـامس المقـرَّر بتاريـخ 24-25 مايـو 2023م بمحافظـة جـدة.
- قيـام وزارة البيئـة والميـاه والزراعـة باتخـاذ الـلازم بشـأن قيـام الجانـب العراقـي بإرسـال تقريـر للمملكـة عـن الوضـع الصحـي الوبائـي للمواشـي الحيـة فـي جمهوريـة العـراق للعمـل علـى رفـع الحظـر.
- دراسـة القطـاع الخـاص السـعودي الدخـول مـع الشـركات الحكوميـة العراقيـة، وتسويـق المنتَجـات السعوديـة مـن خلالهـا.
- دعـوة وزيـر التجـارة العراقـي لزيـارة المملكـة؛ للاسـتفـادة مـن خبـرات وتجربـة المملكـة فـي المجـال التجـاري والتجـارة الإلكترونيـة، وتطـوير الأنظمـة والتشـريعات وتحسـين بيئـة الأعمـال، وبحـث فـرص التعاون التجاري بين البلديـن.

زيارة وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة إلى جمهورية بنغلاديش الشعبية

وفد المملكة

وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، وممثلون لـ9 جهات حكومية، و23 وشركة سعودية.

أهم الأعمال

- لقاء رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية و6 وزراء، هم: مستشار رئيسة الوزراء لشؤون التجارة والصناعة والاستثمار للقطاع الخاص، ووزير الخارجية، ووزير التجارة، ووزير العدل، ووزير الطاقة، ووزير الاتصالات وتقنية المعلومات.
- عقد منتدى أعمال سعودي بنغلاديشي شارك فيه القطاع الخاص من الجانبين.
- زيارة ميدانية مع الوفد السعودي لمقر مجمَّع بيكسيمكو الصناعي، والاطلاع على نجاح وتطور صناعة الأدوية البنجلادشية وتنافسيتها الدولية، ومدى الاستفادة منها في ضوء رؤية السعودية 2030.

أبرز النتائج

- الاتفاق على أهمية تشكيل مجلس الأعمال من الجانب البنغلاديشي.
- دعوة الجانب البنغلاديشي إلى زيارة اتحاد الغرف وعَقْد أول اجتماع لمجلس الأعمال المشترَك.
- سبقَ منتدى الأعمال السعودي البنغلاديشي توقيعُ اتفاقيات القطاع الخاص بين المملكة وجمهورية بنغلاديش تضمنت الآتي:

1. التجهيز والتشغيل والصيانة القائمة على PPP لمحطة الحاويات Patenga بقيمة 150 مليون دولار.
2. إنشاء مجمَّع مطحنة السكر وصناعة / صناعات المعالجة الزراعية في مطحنة سكر رانجبور، ومنطقة مطاحن سكر أخرى متاحة بطريقة JVC بقيمة 150 مليون دولار.
3. الاتفاق النهائي على توريد الغاز وبناء بنيته التحتية لنقل الغاز من الشبكة الوطنية الهندية إلى شبكة بنجلاديش بقيمة 200 مليون دولار.
4. مذكرة تفاهم مع شركة Dipon Gas بالتنسيق مع وزارة الصناعة لمصنع الأسمدة بمنطقة خولنا بقيمة 1.2 مليار دولار.

استقبالات وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة لنظرائه

استقبال وزير التجارة الإندونيسي

الوفد الإندونيسي

وزير التجارة الإندونيسي، و14 من الوفد الحكومي.

أهم الأعمال

- اللقاء بكلٍّ من: وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية، أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء، نائب رئيس اتحاد الغرف السعودية.
- عقد ملتقى أعمال سعودي إندونيسي بحضور أكثر من 100 ممثل من قطاع الأعمال من الجانبين.
- عقد مجلس الأعمال السعودي الإندونيسي.

أبرز النتائج

تم التوقيع على 9 اتفاقيات بين القطاع الخاص في البلدين، وذلك على النحو الآتي:

- اتفاقيتين في صناعة الخضروات المستدامة في مجال المواد الغذائية.
- اتفاقيتين في مجال الصادرات الغذائية من إندونيسيا إلى المملكة العربية السعودية.
- اتفاقية في مجال خدمات الحج والعمرة.
- اتفاقية في مجال تصدير الأرز والتوابل والمعكرونة والكاكاو والفاكهة من إندونيسيا إلى المملكة.
- اتفاقية في مجال تصدير نودلز البيض من إندونيسيا إلى المملكة.
- اتفاقية في مجال تصدير الفحم من إندونيسيا إلى المملكة.
- اتفاقية في مجال زيت النخيل.

استقبال أمين مجلس الوزراء لشؤون الاستثمار والتجارة والصناعة الكيني

الوفد الكيني

أمين مجلس الوزراء لشؤون الاستثمار والتجارة والصناعة، يرافقه عدد من المسؤولين من القطاع الحكومي.

أهم الأعمال

نسقت الهيئة للضيف عدداً من اللقاءات الثنائية:

- مع عدد من الشركات السعودية هي: شركة عِلْم، شركة معادن، شركة أكواباور، شركة الاتصالات السعودية، شركة الراجحي الاستثمارية.
- مع عدد من الجهات الحكومية هي: صندوق الاستثمارات العامة، بنك الاستيراد والتصدير السعودي، وزارة البيئة والمياه والزراعة، الصندوق السعودي للتنمية.

أبرز النتائج

- الاتفاق على وضع خطة عمل واضحة بين الجانبين، وتشكيل فريق عمل معني بإعداد خطة عمل مشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.
- أشار أمين مجلس الوزراء لشؤون الاستثمار والتجارة والصناعة الكيني بأن هناك عملاً قائماً مع شركة "عِلْم" لتأسيس صندوق في كينيا للاستثمار في إفريقيا.
- التأكيد على أهمية تعزيز التعاون التجاري بين البلدين، ومناقشة سُبُل التعاون في المجال اللوجستي وكيفية الاستفادة من موقع كينيا الجغرافي كبوابة لصادرات المملكة في شرق أفريقيا.

استقبال وزير التجارة التركي

الوفد التركي

وزير التجارة التركي، و 18 من الوفد الحكومي.

أهم الأعمال

- اللقاء بكلٍّ من: وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية، وزير النقل والخدمات اللوجستية، وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان.
- عقد منتدى الأعمال السعودي التركي بحضور أكثر من 400 ممثل من قطاع الأعمال من الجانبين.
- حضور حفل الافتتاح والقيام بجولة ميدانية في معرض الصادرات التركية (TurkExpo) لوزيرَي التجارة من الجانبين، وبحضور القطاع الخاص.
- عقد ملتقى لقطاع الإنشاءات والتشييد بين الجهات الحكومية السعودية والشركات التركية.
- اجتماع الشركات التركية مع منسوبي وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، واستعراض آلية الحصول على التصنيف الهندسي المعتمَد بالمملكة.

أبرز النتائج

توقيع 3 اتفاقيات تعاوُن تجاري بين ممثلي قطاع الأعمال السعودي والتركي في مجالات:

- توطين صناعة معدَّات ومستلزَمات اللحام.
- صناعة الشاحنات والخزانات بتقنية عالية للإسهام في احتياجات سوق النقل والمقاولات وتقليل الاستيراد الخارجي.
- تأسيس مشروع سعودي تركي مشترَك في الأتمتة والهندسة لمنطقة الشرق الأوسط.

استقبال وزير الصناعة والتجارة بجمهورية البارغواي

الوفد الباراغواني

وزير الصناعة والتجارة بجمهورية بارغواي، و4 من الوفد الحكومي، و3 من القطاع الخاص.

أهم الأعمال

اللقاء بكلٍّ من: وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، ووزير البيئة والمياه والزراعة، ووزير الاستثمار، ومساعد وزير المالية للعلاقات الدولية والسياسات المالية، ورئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع نيابةً عن وزير الصناعة والثروة المعدنية، ورئيس اتحاد الغرف التجارية السعودية، ونائب رئيس شركة أرامكو السعودية، ومدير قطاع الاستراتيجية في الصندوق السعودي للتنمية.

أبرز النتائج

- العمل مع الجانب الباراغواي على استكشاف الفرص لتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.
- دعوة وزير الصناعة والتجارة الباراغواني لزيارة المملكة للمشارَكة في النسخة السابعة من مبادرة مستقبل الاستثمار التي تُقام في شهر أكتوبر من عام 2023م.
- توقيع اتفاقية تعاون بين اتحاد الغرف السعودية والجهة النظيرة في جمهورية الباراغواني لتبادل الزيارات والوفود التجارية، وإمكانية تشكيل مجلس الأعمال السعودي البارغواني من خلال مجلس الأعمال السعودي لدول أمريكا اللاتينية.
- النظر في إمكانية التباحث حول فتح سفارة لجمهورية البارغواي في المملكة، وفتح سفارة للمملكة في جمهورية الباراغواني.

استقبال وزير التجارة ونمو الصادرات النيوزيلندي

الوفد النيوزيلندي

وزير التجارة ونمو الصادرات النيوزيلندي، و7 من الوفد الحكومي.

أهم الأعمال

اللقاء بكلٍّ من: وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، ووزير البيئة والمياه والزراعة، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أبرز النتائج

- استمرار العمل على تعزيز العلاقات الثنائية في جميع المجالات، وبالأخص مجالات: البنية التحتية والثروة الحيوانية، والزراعة، والتعليم، وذلك من خلال اللجنة السعودية النيوزيلندية المشتركة.
- التأكيد على أهمية الانتهاء من مفاوضات اتفاقية التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونيوزيلندا، وتوقيعها في أقرب وقت ممكن، بما يحقق المصالح الاقتصادية للمملكة وتعزيز الأمن الغذائي.
- تشكيل مجلس الأعمال السعودي لدول أوقيانوسيا والمتضمِّنة دولة نيوزيلندا.
- التعاون بين الجانبين في مجال ممارسة الأعمال، والاستفادة من التجربة النيوزيلندية في هذا المجال لكونها في المرتبة الأولى في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

استقبال وزير الاستثمار والتجارة والصناعة الماليزي

الوفد الماليزي

وزير الاستثمار والتجارة والصناعة الماليزي، و10 من الوفد الحكومي.

أهم الأعمال

اللقاء بوزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة.

أبرز النتائج

تم توقيع مذكرة تفاهم لتحالُف سعودي ماليزي لإقامة مشروع منتجع صحي سياحي في المدينة المنورة، أمام رئيس وزراء ماليزيا، وبحضور وزير التجارة السعودي رئيس مجلس إدارة الهيئة، ووزير الاستثمار والتجارة والصناعة الماليزي، وتهدف هذه الاتفاقية إلى الدخول في مشاريع نوعية ومميَّزة في منطقة المدينة المنورة لرفع جودة الحياة وتوفير أحدث التقنيات في نظام البناء والتشييد السكني والتجاري والخدمي.

استقبال وزير التجارة وترقية الصادرات الجزائري

الوفد الجزائري

وزير التجارة وترقية الصادرات الجزائري، و 9 من الوفد الحكومي، و80 شركة جزائرية.

أهم الأعمال

- اللقاء بكلٍّ من: وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، ووزير البيئة والمياه والزراعة، ومساعد وزير الصناعة والثروة المعدنية، والرئيس التنفيذي للهيئة للعامة للغذاء والدواء.
- عقد منتدى الأعمال السعودي الجزائري، واجتماع مجلس الأعمال السعودي الجزائري، ولقاءات ثنائية (B2B).

أبرز النتائج

تم التوقيع على 8 اتفاقيات ومذكرات تعاون بين القطاع الخاص في البلدين، وذلك على النحو التالي:

1. اتفاقية تعاون بين اتحاد الغرف السعودية ومجلس التجديد الاقتصادي الجزائري.
2. اتفاقية تعاون حاضنات ومسرعات الأعمال.
3. تأسيس شركة سعودية جزائرية مختصة في تقنية المعلومات.
4. تأسيس شركة سعودية جزائرية للاستثمار في جميع مجالاته.
5. التعاون في مجال الخدمات السياحية والبينية والاستثمار بين شركتين من الجانبين.
6. التعاون في مجال تجارة المصاعد وقِطَع الغيار بين شركتين من الجانبين.
7. التعاون في مجال المقاولات والعمل على تأسيس شركة سعودية جزائرية للعمل في المقاولات ومواد البناء بين شركتين من الجانبين.
8. التعاون بين شركتين من الجانبين في مجال التجارة والاستثمار.

استقبال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية التايلندي

الوفد التايلندي

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية التايلندي، و11 من الوفد الحكومي.

أهم الأعمال

- اللقاء بكلٍّ من: وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، ووزير الاستثمار.
- افتتاح مهرجان تايلند 2023.

أبرز النتائج

قام وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية بافتتاح مهرجان تايلند 2023.

شؤون القطاع الخاص والتمثيل الدولي

تعمل الهيئة على تمكين القطاع الخاص من النفاذ إلى الأسواق الخارجية، والإشراف على مجالس الأعمال الدولية المشترَكة ، إضافة إلى الإشراف على الملحقيات التجارية في الخارج؛ لتمكين وتنمية التبادل التجاري والاستثماري للمملكة مع شركائها الدوليين والأسواق المستهدَفة، وإزالة العوائق الخارجية التي تواجهها، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بما يُسهِم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

أبـرز المهـام في هـذا المجـال

- الإشراف على الملحقيات التجارية، ومراقبة وتقويم أدائها، وتحديد المستهدَفات ومؤشرات قياس الأداء.
- الإشراف على مبادرات الملحقيات التجارية، ذات العلاقة بتعزيز التواصل مع القطاع الخاص، ومتابعة تنفيذها.
- تعريف القطاع الخاص بالتحديثات على السياسات والاتفاقيات.
- إشراف الهيئة على علاقاتها مع القطاع الخاص ومجالس الأعمال؛ لضمان تحقيق الأهداف.

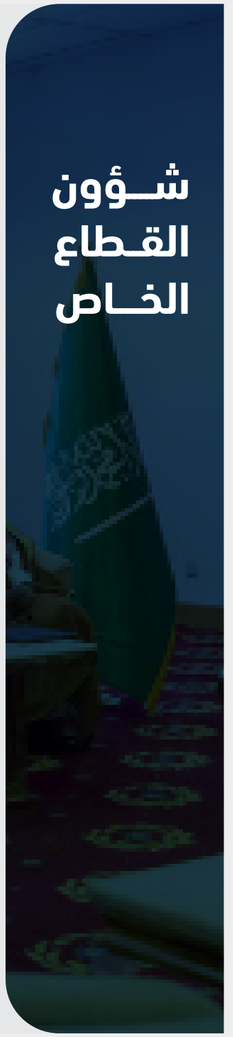

شؤون القطاع الخاص

تُعنى الهيئة بدعم القطاع الخاص من خلال عقد اللقاءات ومجالس الأعمال السعودية الأجنبية المشتركة، وإبرام اتفاقيات ومذكرات التعاون، والمشاركة في المنتديات المشتركة داخلياً وخارجياً، وعقد ورش العمل المتخصصة بالتعاون مع القطاع الحكومي والخاص.

وتتلخص أبرز إنجازات الهيئة فيما يتعلق بدعم وتمكين القطاع الخاص في عام 2023م في الآتي:

89
لقاءات مجالس الأعمال السعودية الأجنبية المشتركة

80
عقد مجالس الأعمال (الجانب السعودي)

60
لقاءات مجالس الأعمال السعودية الأجنبية مع الملحقيات التجارية السعودية في الدول المعنية

60
مشاركات مجالس الأعمال في اللجان المشتركة

20
اتفاقيات إنشاء مجالس الأعمال ومذكرات التعاون

105
الاتفاقيات التجارية واتفاقيات مذكرات التعاون ضِمْن مجالس الأعمال

إنشاء وإعادة تشكيل مجالس أعمال سعودية ثنائية

- مجلس الأعمال السعودي البنغلاديشي
- مجلس الأعمال السعودي التايلندي
- مجلس الأعمال السعودي التركي
- مجلس الأعمال السعودي البريطاني
- مجلس الأعمال السعودي السوداني
- مجلس الأعمال السعودي الجنوب أفريقي
- مجلس الأعمال السعودي التونسي

إنشاء مجالس أعمال سعودية إقليمية

- مجلس الأعمال السعودي مع دول إقليم أوقيانوسيا
- مجلس الأعمال السعودي مع دول إقليم البلقان
- مجلس الأعمال السعودي مع دول إقليم غرب أفريقيا

210
لقاءات مجالس الأعمال مع سفراء الدول المعنية والملحقيات التجارية الأجنبية

92
لقاءات مجالس الأعمال بالوفود الرسمية والجهات الحكومية الأجنبية

229
ورش العمل المتخصصة والمشتركة

96
المنتديات المشتركة (داخلياً- خارجياً)

التمثيل الدولي

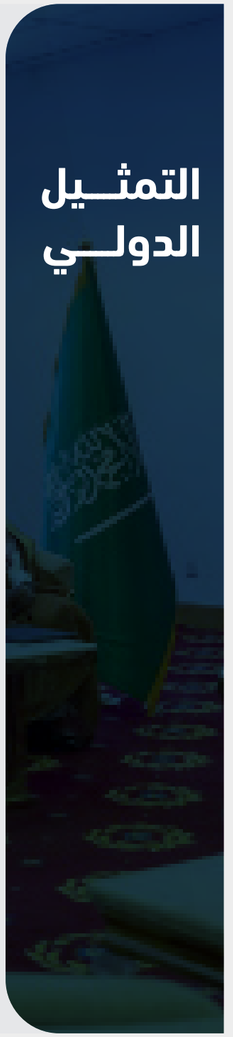

يتلخص دور الهيئة فيما يخص التمثيل الدولي في الآتي:

الإجراءات التنفيذية

- **إعداد خطة عمل وخطة تواصُل للملحقيات التجارية.**
- **توسعة قاعدة الشركاء الرئيسيين للهيئة فيما يتعلق بالتمثيل الدولي.**

- **لجنة مطابقة الأعمال (خارجية):**

شُكِّلت لجنة بعضوية الهيئة العامة للتجارة الخارجية وهيئة تنمية الصادرات السعودية لمطابقة الفرص التصديرية وربط المستورِدين بالمصدِّرين، وعملت اللجنة خلال العام 2023م على تحقيق الآتي:

1. تقليص مدة مطابقة الأعمال بين المستورِد والمصدِّر إلى **3 أيام عمل.**
2. ارتفاع نسبة مطابقة الأعمال لعام 2023م إلى 76% مقارنةً بأقل من 60 في عام 2022م.

نسبة التوطين

%74.36

في عام 2023م

نسبة مطابقة الأعمال

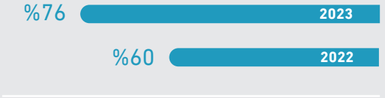

مبادرات قامت بها الهيئة في مجال التمثيل الدولي

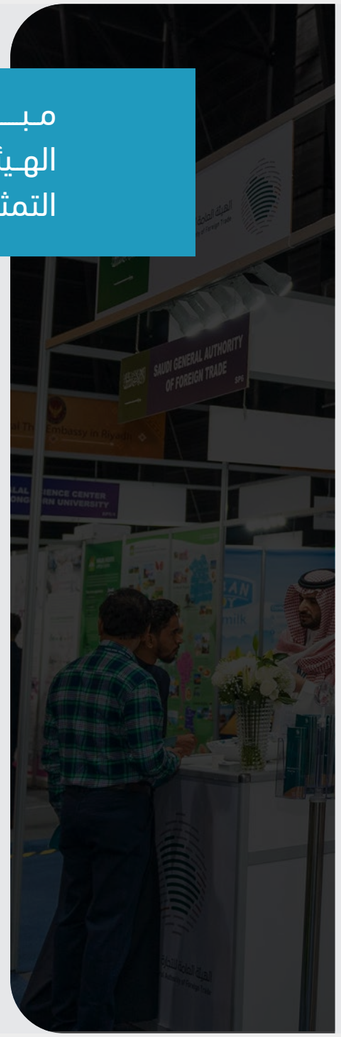

ورشتا عمل عقدتهما الهيئة افتراضياً مع كلٍّ من باكستان وجنوب أفريقيا بمشاركة سفيرَي خادم الحرمين الشريفين، وأكثر من 20 جهة حكومية وخاصة.

8

ورش عمل

عقدتها الهيئة مع الملحقيات التجارية والشركات السعودية

عقد ورش عمل مع الملحقيات والشركاء الرئيسيين للهيئة لمواءمة الأهداف:

عقدت الهيئة سلسلة ورش عمل مع الملحقيات التجارية والشركاء الرئيسيين للهيئة والقطاع الخاص بهدف مواءمة أهداف الشركاء الرئيسيين مع سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج والملحقيات التجارية ومجالس الأعمال السعودية مع هذه الدول، إذ عُقدت ورشة عمل افتراضياً في كلٍّ من باكستان وجنوب أفريقيا بمشاركة سفيرَي خادم الحرمين الشريفين، وأكثر من 20 جهة حكومية وخاصة.

عقد ورش عمل مع الملحقيات التجارية والشركات السعودية للإسهام في نفاذ صادرات المملكة للأسواق الخارجية، وجذب الاستثمارات النوعية:

عُقدت 8 ورش عمل مع الملحقيات التجارية لدعم الشركات السعودية للنفاذ للأسواق الخارجية، وجذب الاستثمارات النوعية، وعرض الفرص التجارية.

مقارنة مؤشر أداء الملحقيات لعامَي 2022 و 2023م

فرص تصديرية (مُحالة إلى هيئة تنمية الصادرات السعودية)

-24%

نسبة التغير

تم التركيز على الفرص النوعية التصديرية المُحالة؛ مما نتج عنه زيادة نسبة مطابقة الأعمال إلى 76% وفقاً لإفادة هيئة تنمية الصادرات السعودية.

فرص استثمارية (مُحالة إلى وزارة الاستثمار)

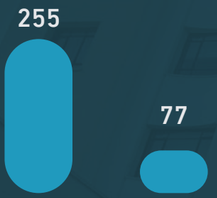

+231%

نسبة التغير

المؤتمرات والفعاليات

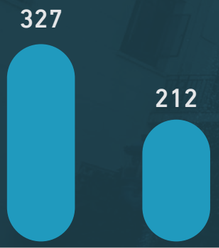

+54%

نسبة التغير

إسهامات بعض الملحقيات التجارية السعودية في الفرص التصديرية والاستثمارية وتذليل العوائق

الملحقية التجارية في القاهرة

- الإسهام في الانتهاء من إجراءات تسجيل 93 شركةً ومصنعاً سعودياً بسجلّ المصدِّرين لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المصرية لنفاذ صادراتها إلى جمهورية مصر العربية.
- إزالة العائق أمام تصدير منتَج الأسمنت الأبيض السعودي، حيث تم الاكتفاء بشهادة الفحص المعتمَدة في أحد المختبرات في المملكة؛ مما قلَّص مدة إجراءات فسح المنتَج للدخول إلى السوق المصري من 28 يوماً إلى 48 ساعة.
- النجاح في فتح الاعتمادات المستندية للشركات السعودية، حيث تم الانتهاء من فتح اعتمادات مستندية لـ155 شركة سعودية مصدِّرة إلى مصر.
- متابعة ملف تحديات المستثمرين السعوديين في جمهورية مصر العربية، إذ بلغ عدد التحديات التي تواجه الشركات السعودية 84 تحدياً، بلغ المنجَز منها 57، ويجري العمل على 22، والمنظورة في القضاء أو صدر فيها حُكْم 5 تحديات.

الملحقية التجارية في إسطنبول

- استقطاب شركة Cj Logistics لفتح مقر لها في المملكة لإنشاء مركز توزيع عالمي في المنطقة اللوجستية المتكاملة بالرياض؛ ليقدِّم خدماته للشرق الأوسط وأفريقيا.

- جذب فرصة استثمارية لشركة Şölen، نتج عنها توقيع مذكرة تفاهم بين الشركة التركية والمركز الوطني للتنمية الصناعية في مجال صناعة الحلويات.

3

- الإسهام في استقطاب شركة لديها 3 مصانع للمواد الغذائية في تركيا (ADANA VALUE GIDA TARIM ÜRÜNLERİ SAN VE TİC LTD ŞTI) وانتقالها إلى المملكة..

الملحقية التجارية في كوالالمبور

- دعم الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" لتجنُّب تعرُّض منتَجاتها لعائق محتمَل في السوق الإندونيسي، وذلك نتيجةً لعزم الحكومة الإندونيسية على تطبيق لوائح تنفيذية ومعايير وطنية للمواد الخام البلاستيكية التي ستشمل البوليمرات الخاصة بشركة سابك (مثل البولي إيثيلين والبولي بروبيلين).
- الاعتراف رسمياً بـ"شهادة حلال" الصادرة عن الهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة (SFDA)، وإدراج الهيئة العامة للغذاء والدواء في قائمة الهيئات والسلطات الأجنبية المعترَف بها لشهادة الحلال لدى الهيئة الحكومية الماليزية (JAKIM) ، وتلقَّت الملحقية في كوالالمبور خطاب شكر تقديراً للمساعدة في تسريع الاعتراف بالشهادة مِنْ قِبَل JAKIM.

الملحقية التجارية في واشنطن

- حلّ العائق الذي واجَهَ الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" منذ شهر أكتوبر 2022م والذي نتج عنه تكدُّس حاويات الشركة في ميناء بوينس آيرس، إذ تكللت جهود الملحقية بالنجاح وجرى إدخال مواد الشركة إلى الأرجنتين.
- نجاح الإحالة الاستثمارية لشركة Cigna الأمريكية الرائدة في مجال إدارة الرعاية الصحية والتأمين، حيث فُتح مكتب للشركة في مدينة الرياض، وستَجْري دعوة كبار المسؤولين والافتتاح الرسمي للمكتب في شهر مايو من عام 2024م.

الملحقية التجارية في روما

جَذْب فرصة استثمارية بحصول شركة (TODINI) للمقاولات العامة على رخصة استثمار في المملكة.

الملحقية التجارية في الدار البيضاء

الإسهام في حل مسألة الإعفاء الجمركي لصادرات التمور السعودية إلى المملكة المغربية، عبر منحها الإعفاء الجمركي المنصوص عليه في إطار منطقة التجارة العربية الكبرى، وإدراجها ضِمْن لائحة السلع التي يشملها الإعفاء الجمركي.

الملحقية التجارية في إسلام آباد

الإسهام في حل العائق الذي واجَهَ الخطوط الجوية السعودية بشأن صعوبات تحويل مبالغ المبيعات إلى حساباتها المصرفية في السعودية.

الملحقية التجارية في بكين

الإسهام في اعتماد المركز الوطني للنخيل والتمور والهيئة العامة للغذاء والدواء كجهتين معتمدتين لدى الجمارك الصينية فيما يخص التمور.

الملحقية التجارية في لندن

نجاح الإحالة لشركة Gemcorp التي ترغب بتأسيس صندوق استثماري بقيمة مليار دولار في المملكة العربية السعودية، وسيكون هذا أول صندوق ائتماني في المملكة، وسيوفر طريقاً للمستثمرين العالميين والمحليين للمشاركة في المشاريع السعودية.

دعم الملحقيات التجارية للوفود والزيارات والمشاركات الرسمية

قدّمت الملحقيات التجارية الدعم للوفود والجهات الحكومية السعودية خلال الزيارات والمشاركات الرسمية؛ لتسهيل أعمالها، بما يسهم في تعزيز العلاقات التجارية الخارجية.

الجهات الحكومية

وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
Ministry of Municipal Rural Affairs & Housing

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

وزارة النقل والخدمات اللوجستية
Ministry of Transport and Logistic Services

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

وزارة الصناعة والثروة المعدنية
Ministry of Industry and Mineral Resources

SASO
الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
Saudi Standards, Metrology and Quality Org.

الهيئة العامة للغذاء والدواء
Saudi Food & Drug Authority

الهيئة الملكية للجبيل وينبع
Royal Commission for Jubail & Yanbu

الصادرات السعودية
هيئة تنمية الصادرات السعودية

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

المركز الوطني للتخصيص
NATIONAL CENTER FOR PRIVATIZATION & PPP

اتحاد الغرف السعودية
Federation of Saudi Chambers

nwc
المياه الوطنية

التحـــول الرقـمـــي

واصلت الهيئـــة جـهـودهـا لتحقـيـق التحـول الرقـمـــي وتطوير بنية تقنية المعلومات؛ بما يحـقـق تسـهـيـل الخدمات، ورفع مستـوى الأداء، ومن أبرز ما تحقّق في عـام 2023م ما يـأتـي:

1 إطلاق النظام الإلكتروني لإدارة قضايا المعالجات التجارية

عملـت الهيئـة العامـة للتجـارة الخارجيـة علـى تطويـر النظـام الإلكترونـي للمعالجـات التجاريـة (TRES) ليصبـح منصـة إلكترونيـة تفاعليـــة لإدارة الشـكاوى والتحقيقـات والمراجعـات فـي المعالجـات التجاريـة، وفـق نظـام المعالجـات التجاريـة فـي التجـارة الدوليـة.

ويهدف النظام إلى تمكين الصناعات الوطنية من تقديم الشكـاوى إلكترونياً بغرض إجراء التحقيقات وفرض التدابير، وحماية تلك الصناعات من الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

النظام الإلكـتروني للمعالجات التجاريـة

- تمكين الصناعات الوطنية من تقـديـم الشكـــاوى إلكترونياً بـغـرض إجـــراء التحقيقات وفرض التدابير.
- حماية تلك الصناعات من الممارسات الضـــارة في التجـارة الدوليـــة.

2 إطلاق النظام الإلكتروني لإدارة الاستراتيجية والمشاريع

هـو نظـام إلكترونـي لإدارة ومتابعـة أداء خطـط الهيئـة وأهـــدافها، حيـث يوفّـر النظـام لوحـات تحكُّـم رئيسـة لمتابعـة الاسـتراتيجية وأداء المبـادرات والمخاطـر والتحديـات؛ ممـا يتيـح لقيـادات الهيئـة تكويـن رؤية واضحة شاملة عن سير الأهداف ومتابعة مشاريعـها، وإمكانية اسـتعراض التقارير وتحميلهـا، كمـا يتيـح النظـام إمكانيـة متابعـة أداء الاتفاقيـات التجاريـة، بمـا يتضمَّـن اجتماعـات الفريـق التفاوضـي السعودي والفِرَق الفنية المنبثقة منه، والفريق التفاوضي الخليجي، والجـولات التفاوضيـة مـع الـدول والتكتـلات الاقتصاديـة.

نظام إدارة الاستراتيجية والمشاريع

تكويـن رؤيـة واضحـة شاملـــة عـن سـير الأهـــداف ومتابعـة مشـاريعها.

إمكـــانية استعـــراض التقـارير وتحميلهـا.

إمكانية متابعة أداء الاتفاقيات التجارية.

3 مركز بيانات الهيئة

اكتمل بناء مركز البيانات السحابي الخاص بالهيئة، والذي يضمَن سرعة الوصول للخدمات التقنية، وتوفير أعلى مواصفات الأمن السيبراني، ورفع كفاءة واستمرارية الأعمال للهيئة، كما يمتاز مركز البيانات السحابي للهيئة بمرونة التوسع في المستقبل؛ مما يسمح للهيئة بتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

• مشروع الانفصال تقنياً عن وزارة التجارة

لتتمكن الهيئة من رفع مستوى خدماتها للمستفيدين وتطوير رحلة التحول الرقمي، فقد بدأت بخطة الانفصال تقنياً عن وزارة التجارة، من خلال البدء ببناء أنظمتها التقنية استعداداً للفصل الكلي عن الوزارة، وتم تنفيذ ما نسبته 65% من الخطة الانتقالية إلى مركز بيانات الهيئة.

4 بناء البوابة الإلكترونية الداخلية للموظفين

اكتمل بناء البوابة الإلكترونية الداخلية لموظفي الهيئة، ومن أهداف هذه البوابة أن تكون مركزاً تفاعلياً لتعزيز التواصل مع الموظفين، ومنصة إعلامية لنشر الأخبار الداخلية للهيئة، وتكون منصة لتقديم خدمات إلكترونية للموظفين، والربط بجميع الأنظمة التقنية للهيئة، وأن تكون مصدراً رئيساً للمستندات.

• أتمتة الخدمات الداخلية

تشمل أتمتة مجموعة من الخدمات الداخلية التي تسرِّع إجراءات الأعمال وإصدار التقارير ولوحات المؤشرات لمتابعة طلبات الموظفين، ومن أبرز الخدمات المؤتمتة طلبات الارتباط المالي وإجراءات التوظيف.

• نظام تقييم الأداء الوظيفي

جرت أتمتة إجراءات التقييم الوظيفي ليكون التقييم دورياً وعلى مدار السنة؛ لرفع جودة التقييم.

5 بناء مركز "آمِر" لخدمات الموظفين

أطلقت الهيئة خدمة "آمِر" لتقديم الدعم الفني لمنسوبي الهيئة داخل المملكة وخارجها، بما يتناسب مع متطلبات وأعمال موظفي الهيئة حول العالم، ويجري استقبال طلبات الدعم الفني من خلال قنواتٍ عدَّة لضمان سهولة التواصل وسرعة الاستجابة، وقد نُفِّذ أكثر من 3000 طلب دعم فني خلال عام 2023م.

6 برنامج قياس التحول الرقمي 2023

حققت الهيئة في برنامج قياس التحول الرقمي 2023 نتيجة إجمالية بنسبة 36,24%، كما أن نتيجة متوسط فئة الجهات الاقتصادية والتنموية التي تشمل قطاع الهيئة هي 59.2%.

وقد حصلت الهيئة على موافقة هيئة الحكومة الرقمية على تأسيس ثلاثة مشاريع للبناء التقني والخدمات وتطوير البيانات؛ لرفع مؤشرات الهيئة في التحول الرقمي خلال السنوات الثلاث القادمة (2024-2026م).

خدمة "آمِر"

أطلقت الهيئة خدمة "آمِر" لتقديم الدعم الفني لمنسوبي الهيئة داخل المملكة وخارجها، بما يتناسب مع متطلبات وأعمال موظفي الهيئة حول العالم.

+3000

طلب دعم فني تم تنفيذه.

التواصل والإعلام

تُعنى الهيئة بالنشاط الإعلامي الفعال بهدف إبراز جهودها ونشاطاتها، والتعريف بوظيفتها واختصاصاتها وأهدافها، كما تحرص على بناء علاقات إيجابية مع وسائل الإعلام المتنوعة، ونشر ثقافة التعريف بالتجارة الخارجية؛ للإسهام في صناعة صورة ذهنية إيجابية عن الهيئة.

ولتحقيق ذلك فإنها تعمل على إنتاج الوسائط الإعلامية بمختلف أنواعها، وتزويد وسائل الإعلام والجهات الخارجية ومراكز النشر بالأخبار والمعلومات، إلى جانب متابعة ورَصْد ما يُنشَر عن الهيئة في وسائل الإعلام المختلفة.

وفيما يأتي عرض موجَز لأبرز الجهود الاتصالية والإعلامية المبذولة في عام 2023م.

الجهود الاتصالية والإعلامية

29 خطة إعلامية

2 نشرتان إلكترونيتان

70 خبراً وتصريحاً صحفياً

18 فعالية ومناسبة

850 رصداً إعلامياً

13 مقطعاً مرئياً

أرقامنا في منصات التواصل الاجتماعي

2,195 تصميم جرافيك

2,675,552 عدد ظهور المواد المنشورة على حسابات التواصل الاجتماعي للهيئة

943 مادة منشورة في حسابات التواصل الاجتماعي للهيئة

72,252 متابعاً لحسابات التواصل الاجتماعي للهيئة

المشاركة في المعارض والمؤتمرات

• مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين

شاركت الهيئة العامة للتجارة الخارجية بجناح خاص في المؤتمر بدورته العاشرة، وتأتي مشاركتها في إطار سعيها لإبراز دورها من خلال المشاركة في المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية حول العالم.

• معرض التجارة التايلندية

شاركت الهيئة في المعرض وسط حضور أكثر من 100 علامة تجارية تايلندية رائدة في مختلف القطاعات في المعرض، وتأتي مشاركة الهيئة نظراً إلى دورها في تمكين تنمية التبادل التجاري والاستثماري للمملكة مع شركائها الدوليين والأسواق المستهدَفة، بما يُسهِم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة.

• معرض تايلاند الضخم "Thailand Mega Fair 2023"

جاءت المشاركة في هذا المعرض بهدف التعريف بدور الهيئة في تنمية العلاقة التجارية بين الدولتين.

الحملات الإعلامية

نفَّذت الهيئة عدة حملات إعلامية خلال عام 2023م، هي:

حملة التعريف بنظام المعالجات التجارية والنظام السعودي.

حملة التعريف ببيانات التواصل مع الملحقيات التجارية السعودية.

حملة مجالس الأعمال السعودية الأجنبية المشتركة.

حملة الاحتفاء بذكرى انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية، والتعريف بدور مكتب المندوب الدائم لدى المنظمة.

حملة التعريف بمصطلحات التجارة الخارجية.

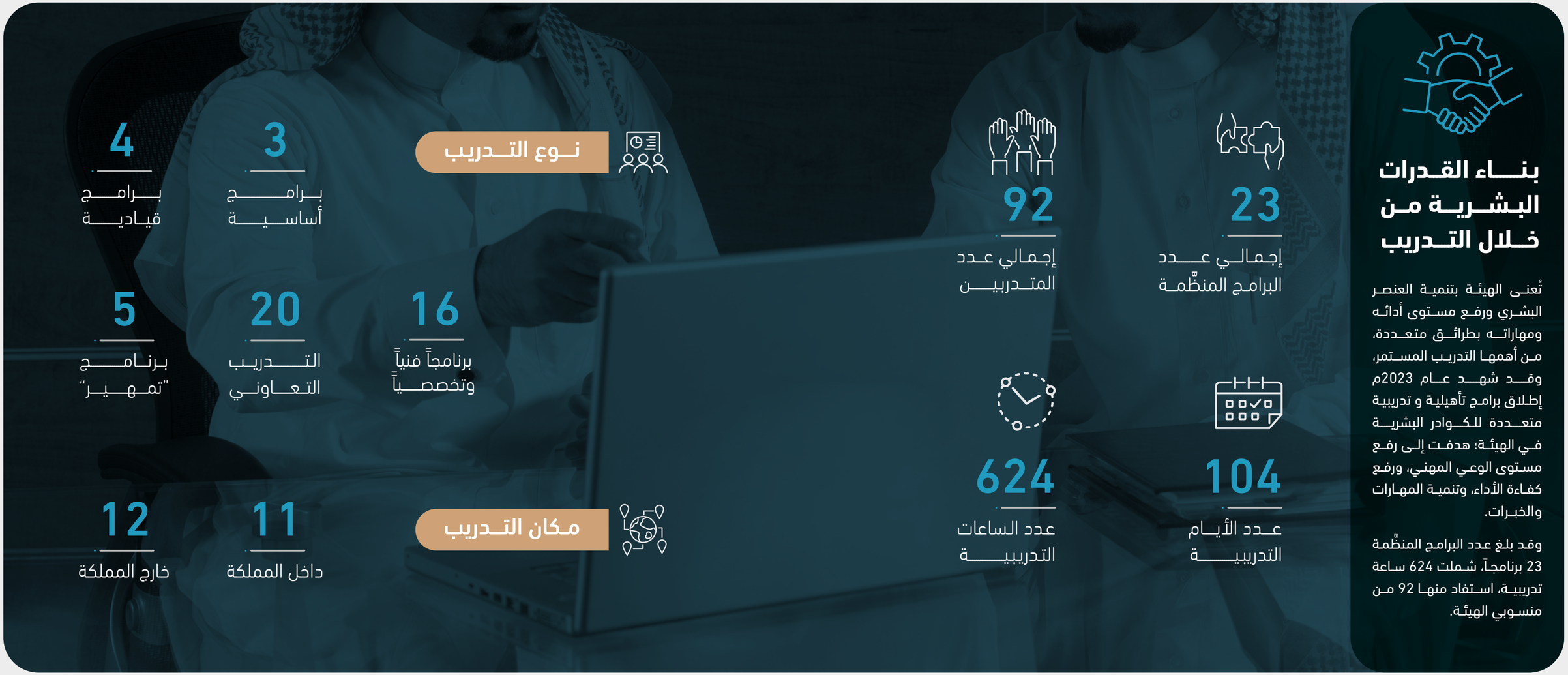

بنـــاء القـدرات البـشـريـة مـن خـلال التـدريب

تُعنى الهيئة بتنمية العنصر البشري ورفع مستوى أدائه ومهاراته بطرائق متعددة، من أهمها التدريب المستمر، وقد شهد عام 2023م إطلاق برامج تأهيلية و تدريبية متعددة للكوادر البشرية في الهيئة؛ هدفت إلى رفع مستوى الوعي المهني، ورفع كفاءة الأداء، وتنمية المهارات والخبرات.

وقد بلغ عدد البرامج المنظَّمة 23 برنامجاً، شملت 624 ساعة تدريبية، استفاد منها 92 من منسوبي الهيئة.

23
إجمالي عدد البرامج المنظَّمة

92
إجمالي عدد المتدربين

104
عدد الأيام التدريبية

624
عدد الساعات التدريبية

نوع التدريب

3
برامج أساسية

4
برامج قيادية

16
برنامجاً فنياً وتخصصياً

20
التدريب التعاوني

5
برنامج "تمهير"

مكان التدريب

11
داخل المملكة

12
خارج المملكة

التحديات التي واجهت الهيئة ومقترَحات المعالجة

التحدي	مقترَح المعالجة
صعوبة الحصول على بيانات دقيقة بشأن المصانع ومنتَجاتها، وحجم إنتاجها الفعلي، وطاقتها الإنتاجية، والترميز للمنتَجات بما يتوافق مع التعرفة الجمركية؛ مما يؤثر على استيفاء شرط تمثيل الصناعة ودراسة الضرر الواقع عليها عند قيام الهيئة بإجراء تحقيقات المعالجات التجارية.	سرعة الانتهاء من المسح الصناعي مِنْ قِبَل المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية.
صعوبة تأمين سيارات مناسبة للمكاتب الخارجية؛ بسبب تحديد الأسقُف المالية المفروضة مِنْ قِبَل وزارة المالية.	رَفْع الحدود المالية المفروضة مِنْ قِبَل وزارة المالية عند توفير السيارات للمكاتب الخارجية؛ نظراً لاختلاف الأسعار في تلك الدول.
التفاوت في تطبيق اللوائح الإدارية والمالية المتضمنة منافع الموظفين الموفَدين في الخارج مقارنةً ببقية البعثات الدبلوماسية السعودية.	اعتماد وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لائحة خاصة بموظفي الملحقيات التجارية ومكتب المندوب الدائم في جنيف، تشتمل على المنافع المالية كافة كما هو معمول لباقي موظفي البعثات الدبلوماسية السعودية.

أولويات الهيئة لعام 2024م

السياسات التجارية

- حماية الصناعة المحلية من الممارَسات الضارة، وإجراء تحقيقات المعالجات التجارية.
- اعتماد والبدء بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية.

العلاقات الدولية

- تطوير نموذج عمل اللجان الحكومية والمجالس التنسيقية، وتحقيق مستهدفات من خلال إنجاز عدد من المشاريع والمبادرات، ومعالجة التحديات التي تواجه التبادل التجاري.

النفاذ للأسواق

- التفاوض لإبرام اتفاقيات التجارة الحرة المستهدفة لعام 2024 م.
- المساهمة في نفاذ صادرات المملكة من خلال الملحَقيات التجارية، ودعم القطاع الخاص ومجالس الأعمال في الأسواق الدولية.
- تحقيق مستهدَفات الميزان التجاري والاتفاقيات التجارية التي وردت بشأنها توجيهات كريمة.

المنظمات الدولية

- بناء الشراكات والعلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية.

البنية التحتيةو التشغيلية

- تطوير البنية التحتية والكفاءة التشغيلية والموارد البشرية.

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

ثالثاً-

نظـرة عـامــة عــلى الوضع الراهن للهيئة

- الهيكل التنظيمي
- مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية
- وضع القوى البشرية
- اعتمادات الميزانية
- مقرات عمل الهيئة

الهيكل التنظيمي

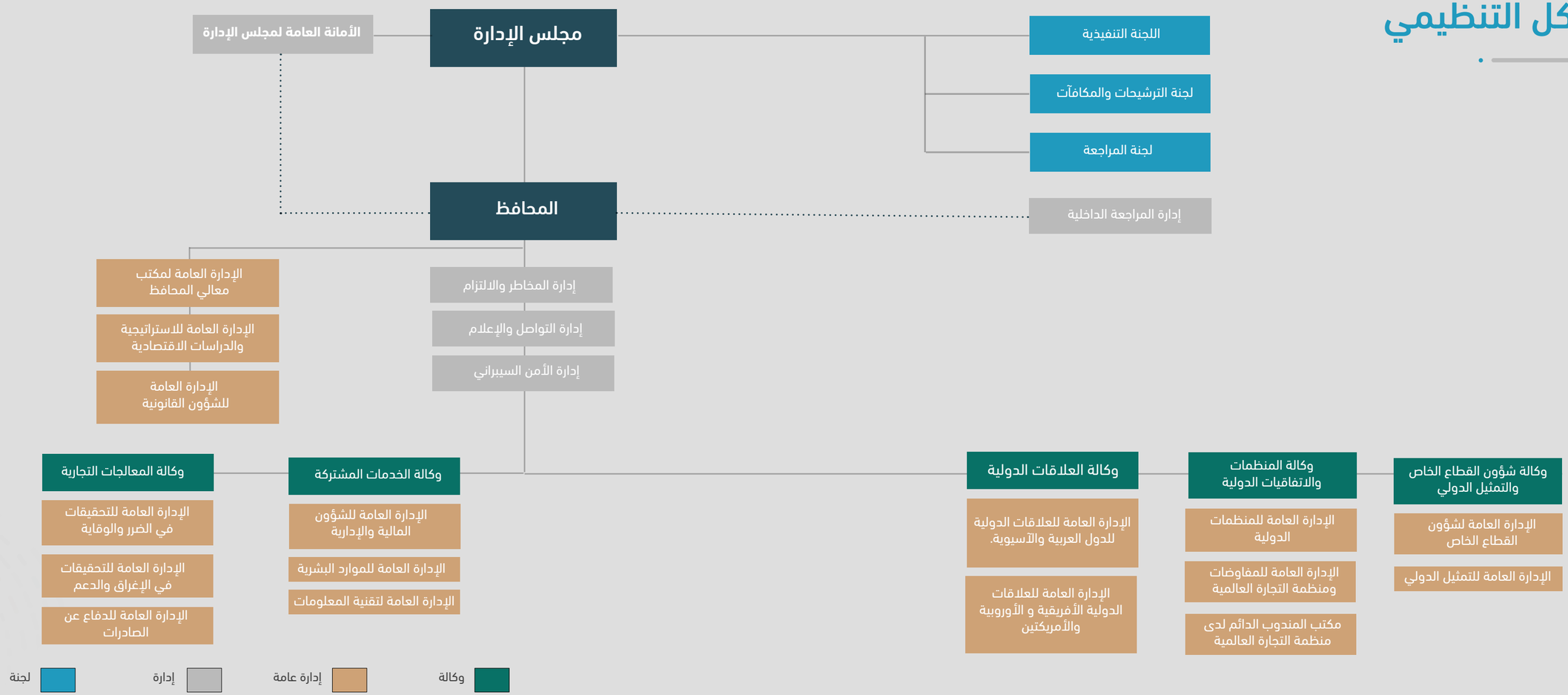

مجلـــس إدارة الهيئـة العامـة للتجارة الخارجية

معالي د. ماجد بن عبدالله القصبي

وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة

أ.محمد بن عبدالعزيز العبدالجبار

محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية المكلّف

أ. عبدالسلام بن عبدالله المانع

ممثل وزارة التجارة

أ. عبدالمحسن بن سعد الخلف

ممثل وزارة المالية

السفير

د. سعود بن محمد الساطي

ممثل وزارة الخارجية

م. البدر بن عادل فودة

ممثل وزارة الصناعة و الثروة المعدنية

د. نايف بن عبيد العتيبي

ممثل وزارة الطاقة

د. ياسر بن أسامة فقيه

ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط

د. عايض بن هادي العتيبي

ممثل وزارة الاستثمار

د. سعد بن عبدالله خليل

ممثل وزارة البيئة والمياه والزراعة

م. خالد بن عبدالله الغيث

ممثل وزارة النقل والخدمات اللوجستية

د. سامي بن سعد الصقر

ممثل الهيئة العامة للغذاء والدواء

أ. عبد العزيز بن راشد الرومي

ممثل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

م. عبدالرحمن بن سليمان الذكير

ممثل هيئة تنمية الصادرات السعودية

أ. رعد بن عصمت السعدي

عضو مستقل

أ. محمد بن عبدالله أبو نيان

عضو مستقل

د. محمد بن علي بن لادن

عضو مستقل

م. عبدالرحمن بن صالح الفقيه

عضو مستقل

وضع القوى البشرية

الوضع الراهن للقوى البشرية

إجمالي عدد موظفي الهيئة	274
الذكور	207
الإناث	67
الموظفون السعوديون	241
سعودة الوظائف	%88
نسبة الذكور	%76
نسبة الإناث	%24

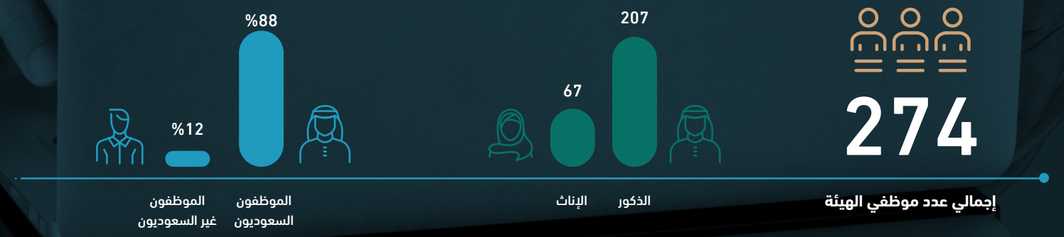

الدرجة العلمية	الإجمالي	النسبة
دكتوراه	6	%2
ماجستير	81	%30
بكالوريوس	162	%59
دبلوم	11	%4
أخرى	14	%5

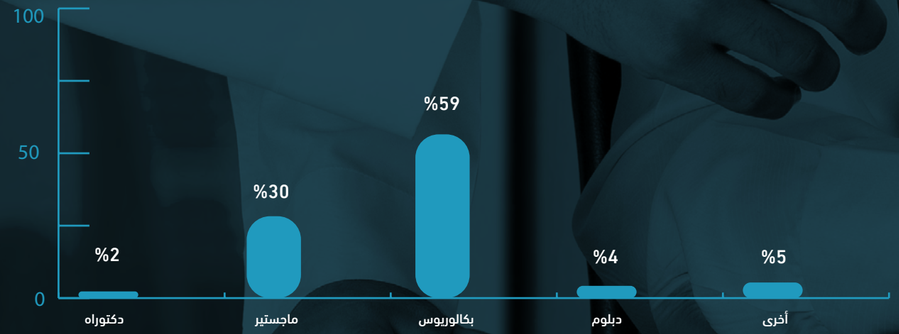

التوظيف

55
إجمالي التوظيف في 2023م

%29
نسبة توظيف الإناث

اعتمادات الميزانية

بلغت ميزانية الهيئة للعام المالي 2023م 238 مليوناً و871 ألف ريال سعودي، ويوضّح الشكل الآتي المصروفات الفعلية والمتبقّية من تلك الميزانية، ونسبة المنصرِف الفعلي إلى المعتَمَد.

اعتمادات الميزانية والمنصرِف الفعلي للعام المالي 2023م/1444-1445هـ

المعتَمَد في الميزانية	238,871 مليون ريال سعودي
المنصرِف الفعلي من المعتَمَد	221,713 مليون ريال سعودي
المتبقّي	17,158 مليون ريال سعودي
نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتَمَد	%93

مـقـرات عـمـل الهيئة

يقـع المقـر الرئيـس للهيئـة فـي مدينـة الريـاض، إضافـةً إلـى 20 مقـراً في دول العالم المختلفة، منهـا 10 مقـرات داخـل البعثـات الدبلومـاسـيـة، و 10 مقـــرات مسـتأجَرة خـارج البعثـات.

ملحقيات تجارية داخل مقرّ البعثة الدبلوماسية

جمهورية مصر العربية	القاهرة
أستراليا	سيدني
جمهورية باكستان الإسلامية	إسلام أباد
جمهورية ألمانيا الاتحادية	برلين
اليابان	طوكيو
كوريا الجنوبية	سيئول
الولايات المتحدة الأمريكية	واشنطن
الجمهورية الهيلينية	أثينا
المملكة المتحدة	لندن
جمهورية الهند	نيودلهي

ملحقيات تجارية خارج مقرّ البعثة الدبلوماسية

الجمهورية التركية	إسطنبول
جمهورية جنوب أفريقيا	جوهانسبرغ
جمهورية الصين الشعبية	بكين
روسيا الاتحادية	موسكو
جمهورية العراق	بغداد
ماليزيا	كوالالمبور
المغرب	الدار البيضاء
لبنان	بيروت
إيطاليا	روما
سويسرا	جنيف

الخاتمة

في ختام هذا التقرير، نحمد الله تعالى على عونه وتوفيقه، ونأمل أن يكون قد حقَّق الهدف منه، وهو تقديم صورة شاملة توضِّح مدى تحقيق الإنجازات للأهداف؛ مما يُعدُّ أساساً يُستَنَد عليه في وضع عمليات المعالجة والتحسين للوصول للكفاءة الأعلى من الأداء. كما يُعَدُّ التقرير السنوي إحدى الوسائل المساعِدة على تحليل الوضع الراهن، وتحديد الإيجابيات ووسائل تعزيزها وتطويرها، والتحديات والصعوبات ووسائل مواجهتها والتغلب عليها.

ولعلَّ الإنجازات المتحقِّقة تُعَدُّ نقطة انطلاق جديدة باتجاه تحقيق المزيد؛ للإسهام الفعال في تحقيق الأهداف المنشودة، وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية الخارجية، وخلق واستكشاف مجالات وفرص تعاون دولية تخدم برامج المملكة وأهدافها، ورؤيتها الطَّموحة؛ رؤية السعودية 2030.

ونجدِّد الشكر لكلِّ مَنْ أسهَمَ في إنجازات الهيئة لعام 2023م، ولاسيما رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وجميع منسوبي الهيئة بمختلف مواقعهم، وجميع القطاعات ذات العلاقة، سائلين الله تعالى للجميع دوام التوفيق والسداد.